مجلة جامعة بابل، العلوم الإنسانية ،المجلد ٢٦، العدد٤ :٢٠١٨

قراءة تأريخية للمضمون الإقتصادي في معاهدات الصلح الساسانية البيزنطية ٢٢٤ -٦٥١م

علي هادي حمزة الحيدري
الكلية التربوية المفتوحة/ مركز كربلاء
Ali_Alhaideri@yahoo.com

الخلاصة

على الرغم من أن حالة الصراع العسكري والحروب المدمرة كانت هي السمة الغالبة على العلاقات بين الدولتين (الساسانية والبيزنطية), غير أن هذه العلاقات تخللتها أوقات من السلم بسبب عقد معاهدات صلح بين الطرفين إختلفت في شروطها ونتائجها بإختلاف ميزان القوى, وتضمنت تلك المعاهدات مضامين عامة (سياسية, وعسكرية, واقتصادية , ودينية). وقد وجدنا أن معظم الدراسات قد ركزت على الجوانب السياسية , والعسكرية في حين أُهمل العامل الاقتصادي الذي يعد من أبرز أسباب ذلك الصراع, ولهذا إنعكس على شروط وبنود معاهدات الصلح بين الدولتين ومن هنا إهتم بحثنا هذا بدراسة المضمون الاقتصادي في معاهدات الصلح وانعكاساته على المنطقة فضلاً عن دوره في استمرار الصراع بين الدولتين , وقد وجدنا إثنتي عشرة معاهدة صلح رسمية كان العامل الاقتصادي له الدور الأبرز في بنودها.

الكلمات المفتاحية: الساسانيون ، البيزنطيون ، معاهدات ، الصلح.

Abstract

Despite the Common state of the military conflict and the destructive wars between the Sasanian and the Byzantine, ther were periods of peace because of holdiny peace treates between them , There peace treaties varied in ther clauses and results according to the scale of power .The peace treaties included general purports(Political ,Military , Economic , and Religious) .We find that most studies concented on the military and the political aspects whereveas the economic aspect was one of the most important aspects of the conflict so it reflected on the clauses and the of peace treaties between them . So in this search We emphasis on disclosing and explainry the economic purport in the peace treaties and its reflections on the region .Ther was a notation of twelve peace treaties between the Sasanian and Byzantine and the economic was the highlight cn these treaties .

Keywords: Sasanians, Byzantins, treaties, peace.

المقدمة:

كان الصراع العسكري هو السمة الغالبة على ماهية العلاقات الرابطة بين الدولتين (الساسانية والبيزنطية)، و قد تخللت تلك العلاقات أوقات من السلم بسبب عقد معاهدات صلح بين الطرفين ، وقد تضمنت تلك المعاهدات مضامين عامة (سياسية, وعسكرية, واقتصادية, ودينية)، ومما لا شك فيه أن الاقتصاد يعد أحد المحركات المهمة في العلاقات الدولية آنذاك، وان الجهد العسكري المتواصل الذي ميز العصر الساساني والبيزنطي كان العامل الاقتصادي من أبرز دوافعه وأسبابه, وقد انعكس ذلك على شروط وبنود معاهدات الصلح التي أبرمت بين الدولتين , فكان كل طرف يسعى إلى ضمان مصالحه الاقتصادية مستغلاً كل أوراق الضغط على الطرف الآخر لإجباره على تقديم تنازلات إضافية، وقد وجدنا أن أغلب الدراسات التي تناول الصراع الساساني البيزنطي قد ركزت على العوامل السياسية وسير المعارك العسكرية، ومن هنا جاءت أهمية هذا البحث في محاولة لكشف وبيان المضمون الاقتصادي في معاهدات الصلح بين الدولتين

الساسانية والبيزنطية والذي هو من دون شك كان أحد عوامل تأجيج تلك الحروب, وانعكاساته على المنطقة التي خضعت للإمبراطوريتين.

وقد أشر الباحث إثنتي عشرة معاهدة صلح رسمية أُدرج بنودها مفاوضون ومبعوثون مثلوا الدولتين , وقد ثُبتت في وثائق رسمية معتمدة عند الطرفين، ومع ذلك نجد أن الطرف المتضرر يتحين الفرص لنقض الصلح والبدء بمرحلة جديدة من الصراع.

اقتضت طبيعة الموضوع أن يقسم على مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة , وكان المبحث الأول تحت عنوان(قراءة تأريخية للمضمون الاقتصادي في معاهدات الصلح الساسانية الرومانية في القرن الثالث الميلادي) , وتناولنا فيه المضمون الاقتصادي في معاهدات الصلح التي عقدت في الأعوام ٢٤٤م و ٢٨٣م و ٢٩٨م تداعياتها الاقتصادية ,أما المبحث الثاني فكان بعنوان (قراءة تأريخية للمضمون الاقتصادي في معاهدات الصلح الساسانية البيزنطية في القرنين الرابع والخامس الميلاديين) , وتعرضنا فيه الى المضامين الاقتصادية لمعاهدات الصلح التي عقدت في عامي ٣٦٣م و٤٢٢م والآثار المترتبة عليها, أما المبحث الثالث فقد كان بعنوان (قراءة تأريخية للمضمون الاقتصادي في معاهدات الصلح الساسانية البيزنطية في القرنين السادس والسابع الميلاديين) , وتناولنا فيه معاهدات الصلح في الأعوام ٥٠٦م و٥٣٢م و٥٤٥م و٥٦٢م ٥٧٤م و٥٩١م و٦٢٨م وتداعياتها الاقتصادية .

لا شك أن لكل معاهدة ظروفاً خاصة دفعت الطرفين الى عقدها, ولأجل الوقوف على ذلك سنتناول الظروف التي سبقت عقد كل معاهدة بشكل مقتضب والتركيز على مضمونها الاقتصادي والآثار المترتبة عليه وذلك بالإعتماد على بعض المصادر المعاصرة لتوثيق النص التأريخي وصولاً الى الحقائق الموضوعية, وعليه تم الاستعانة بعد الله سبحانه وتعالى بجملة من المصادر المهمة, منها كتاب (العراق في القرن الرابع الميلادي) لمؤلفه البيزنطي (اميانوس مرسيلينيوس) وهو من مؤرخي القرن الرابع الميلادي , وكتاب (تاريخ الأرمن من البداية حتى القرن الخامس الميلادي) لمؤلفه الأرمني (موسيس خوريناتسي) وهو من مؤرخي القرن الخامس الميلادي الذي مثل قلمه ميلاً واضحاً الى النصارى المدعومين من قبل بيزنطة, وكتاب (جنكهاي ايران وروم) لمؤلفه البيزنطي (بروكوبيوس) من مؤرخي القرن السادس الميلادي, فضلاً عن مجموعة من المصادر الانكليزية كان أبرزها كتاب The Cheinicle of jihn Malalas , لمؤلفه Malalas. وكتاب Roman and Persia in Lat Antiquity , لمؤلفه Engelber , وكتاب Iran from the arlist time to Islamic conquest لمؤلفه Girshman, R, , وبذلك لم نجد مناصاً من الإتكاء على المصادر الفارسية لتكون أداةً في احداث المقارنات مع هذه الكتابات مثل كتاب(تاريخ مفصل ايران) لمؤلفه عبد الله رازي , وكتاب (روز كاران تاريخ ايران از اغاز تاسقوط سلطنت بهلوي) لمؤلفه عبد الحسين زرين كوب, ودراسات فارسية أخرى ,أما المصادر الاسلامية فكان لها دور مهم في هذا البحث مثل كتاب (الأخبار الطوال) للدينوري , وكتاب (تأريخ الأمم والملوك) للطبري وكذلك كتاب (الشاهنامه) للفردوسي, والحمد لله في الأولى والآخرة.

الباحث

المبحث الأول / قراءة تأريخية للمضمون الإقتصادي في معاهدات الصلح الساسانية الرومانية في القرن الثالث الميلادي

١- معاهدة الصلح عام ٢٤٤م:

تولى الملك سابور الاول (٢٤١-٢٧٢م) عرش الدولة الساسانية سنة ٢٤١م بعد أن تنازل له والده أردشير بن بابك(٢٢٤-٢٤١ م)، مؤسس الدولة، عن الحكم أواخر أيام حياته بعد حروب طويلة أرسى فيها دعائم دولته[١]، وابتدأ سابور حكمه بسلسلة من الحروب على جيرانه، وكان أبرزها الحرب التي قادها ضد الدولة الرومانية مستغلاً إضطراب الأوضاع الداخلية فيها بسبب الصراع على الحكم بين القادة العسكريين الرومان [٢]، إلى أن إستتب الوضع لـ جورديان (غورديان الثالث) (٢٣٨-٢٤٤م)[٣]، فهاجم سابور الأول مدينة نصيبين [٤]، واستولى عليها ، ثم إتجه إلى مدينة انطاكية[٥]، ودخلها عنوة[٦]، ورداً على تحركات سابور العسكرية إذ جهز الإمبراطور جورديان الثالث حملة عسكرية كبيرة إلتقت بالقوات الساسانية وجرت بينهم معركة كبيرة كانت الغلبة فيها للقوات الرومانية التي تمكنت من استرجاع المدينتين [٧] ، وانطلقت قوة رومانية أخرى بقيادة الإمبراطور نفسه سنة ٢٤٢م قاصدة العاصمة الساسانية (طيسفون)، غير أن هذه الحملة لم يكتب لها الإستمرار بسبب مقتل الإمبراطور جورديان الثالث وتنصيب القائد فيليب العربي (٢٤٤-٢٤٩م) امبراطوراً عليهم[٨]، ويبدو أن الإمبراطور الجديد كان مضطراً إلى ابرام الصلح مع الملك سابور الأول لضمان انسحاب القوات الرومانية إلى بلادها؛ وقد أسفرت مفاوضات الطرفين إلى عقد معاهدة صلح سنة ٢٤٤م وقد فرض الملك سابور الأول شروطه على الجانب الروماني وكانت بنود المعاهدة كالآتي:

١-يدفع الرومان فدية قدرها (٥٠٠,٠٠٠) خمسمائة الف ديناراً ذهبياً [٩].

٢-التخلي عن أرمينية وبلاد ما بين النهرين[١٠] للدولة الساسانية[١١].

وقد خلد الملك سابور الأول انتصاره هذا على الرومان, وذكر شروط هذه المعاهدة في نقشه في كعبة زرادشت (skz- الفقرة ٤) [١٢].

ومن خلال قراءة تحليلية لبندي هذه المعاهدة نجد أن مضمونها الاقتصادي قد أخذ الحيز الأكبر، اذ لم تتطرق إلى الجوانب العسكرية مثل التخلي عن المدن الحدودية أو عدم بناء الحصون والقلاع، أو التوقف عن إقامة التحصينات الدفاعية، أو تسليم الأسرى وما إلى ذلك , فقد أشار البند الأول إلى دفع مبالغ نقدية ممثلاً بذلك مورداً مالياً يدعم خزينة الدولة، اذ كانت الغرامات الحربية التي تفرض على الطرف الخاسر في الحرب والغنائم وأموال الحماية والابتزاز التي تفرض على الخصوم تمثل أحد الموارد التي تساهم بإثراء واردات الخزينة الملكية[١٣].

أما البند الثاني الذي فرض على الدولة الرومانية التخلي عن مقاطعتي أرمينية وبلاد ما بين النهرين فقد كانت أبعاده الاقتصادية واضحة وتتجلى في الأمور الآتية:-

١-الضرائب التي تفرض على سكان تلك المناطق ومنها ضريبتا الجزية (ضريبة الرأس) والخراج (ضريبة الأرض)، اذ أشارت الروايات التاريخية إلى قيام الملوك الساسانيين بفرض الجزية على الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم ما بين العشرين والخمسين[١٤]، وفرضت على أهل الديانات الأخرى غير الزرادشتية لقاء حمايتهم واعفائهم من الخدمة في الجيش[١٥]، أما ضريبة الخراج فذكر المؤرخ الأرمني (موسيس خوريناتسي) [١٦] عند حديثه عن أردشير بن بابك قوله : " كما فرض على بلادنا دفع الخراج " وذكر في موضع آخر " حين علم خسروف (ملك الأرمن) أن شابوه (سابور) ملك الفرس قد اتفق مع الأعداء ضده ألغى عهد السلام

بينهما, وتوقف عن دفع الخراج للفرس وحوله إلى القيصر" , ثم ذكر في موضع ثالث أن الإمبراطور الروماني أرسل رسالة لملك أرمينية يأمره بدفع الخراج إليه بدلاً من الفرس بقوله: " **لذا أرسل إلينا عن طريق رجالنا الموجودين هناك خراج بلادكم مع رسائل مرضية لكي نعيد إليك أخاك مع غيره من الرهائن الموجودين عندنا** " ،أما الأباطرة الرومان فقد فرضوا على سكان المناطق الخاضعة لهم الأحكام المعمول بها في دولتهم وتميزت بتعدد الضرائب المفروضة على السكان الأرمن، فقد فرضوا ضريبة الأرض (الخراج) , وضريبة الرأس , وضرائب على المدن, وأخرى على المهن والتجارة [١٧]، وعلى الرغم من أن المصادر لم تذكر الواردات من الضرائب المفروضة على سكان المناطق التي تخضع لهم غير أنها كانت بلا شك تمثل أحد موارد الدولتين.

٢- بغض النظر عن الأهمية السوقية والعسكرية التي تمثلها مناطق أرمينية ومدن ما بين النهرين (الجزيرة الفراتية) فإن مكانتهما الاقتصادية لا تقل أهمية عن ذلك، ولهذا نجد أن هاتين المنطقتين حاضرتان بشكل دائم في الصراع بين الدولتين، اذ إن التجارة الرومانية مع الشرق قد توسعت منذ عهد الدولة الفرثية، واستمرت أيام الساسانيين، اذ كانت القوافل التجارية تأتيها عبر الطريق المسمى (طريق الحرير) المار جنوب أرمينية ومناطق ما بين النهرين (الجزيرة الفراتية)[١٨].

لقد كان الموقع الجغرافي لأرمينية سبباً في زيادة التنافس الساساني الروماني للسيطرة عليها ولاسيما ان العديد من المدن الأرمنية تقع على الطريق التجاري الدولي الذي يمر عبر أراضيها بين بيزنطة والبحر الاسود من جهة، وقزوين وفارس من جهة أخرى[١٩]، وأبرزها مدينة (ارتانوج)- التي تقع عند ملتقى الطريق بين (طرابزون) على البحر الأسود وأرمينية ومدن القوقاز الشمالية-, ومدينة (دوين) التي كانت مركزاً للتبادل التجاري في لأنها مدينة صناعية وتجارية [٢٠], وعلى هذا فإن طرق المواصلات التجارية التي تمر عبر أراضيها زادت من مكانتها الدولية فصارت ممراً مهماً بين الشرق والغرب مما جعلها تقوم بدور مهم في التبادل التجاري الدولي، وجنت من هذه التجارة أرباحاً كبيرة مما أدى إلى طمع جيرانها فيها (الساسانيون البيزنطيون)، لاسيما بعد أن تبين لهم أهمية موقعها الاستراتيجي[٢١]، وكانت كل قوة من هاتين القوتين تقف بالمرصاد للأخرى وعينها على أرمينية طمعاً وخوفاً من استيلاء الطرف الآخر عليها[٢٢]، وفضلاً عن مكانتها في التجارة العالمية، كانت أرمينية غنية بثرواتها المعدنية ومنها الذهب , والفضة, والحديد, والنحاس, وثرواتها الزراعية [٢٣]، ومن هنا أخذ موضوع أرمينية أهميته في هذه المعاهدة.

أما بلاد ما بين النهرين فاكتسبت هي الأخرى أهمية كبيرة عند الطرفين بوصفها موقعاً عازلاً بينهما، أما من الناحية الاقتصادية فإنها تضم مدن القوافل الرئيسة ومراكز التبادل التجاري والمالي ولاسيما مدينة نصيبين[٢٤]، فضلاً عن مرور طرق المواصلات التجارية التي تربط مناطق الشرق بالأناضول عبر بوابات كليكيا[٢٥]، ومنها إلى الدولة الرومانية، وهناك مسالك أخرى تربط مدنها بالمناطق الجنوبية منها عن طريق مدينة ماردين[٢٦]، باتجاه مدينة الرها، وأيضاً أن تبعية هذه المناطق إلى الدولة الساسانية تعني عودة الحياة إلى الطريق الذي يربط العاصمة الساسانية طيسفون بالمدن السورية عبر مدن آشور, والحضر, ثم إلى نصيبين, ومنها إلى سوريا[٢٧].

ومما تقدم يتبين أن العامل الاقتصادي المتمثل بالسيطرة على ممرات التجارة وطرقها من أهم مضامين هذه المعاهدة التي استمر العمل بها الى عام ٢٥٨م اذ تجددت الحرب بين الطرفين[٢٨]، بسبب شعور الرومان أن التنازل عن أرمينية وبلاد ما بين النهرين (الجزيرة الفراتية) يمثل خسارة اقتصادية كبيرة لهم

تمثلت بفقدانهم السيطرة على طرق التجارة الرئيسة مما تسبب بارتفاع ضريبة المرور (الترانزيت) المفروضة على البضائع والسلع المتجهة إلى المدن الرومانية، فضلاً عن خسارتهم لمقدرات هذه المنطقة ولاسيما الزراعية منها[٢٩].

٢- **معاهدة الصلح عام ٢٨٣م:**تولى بهرام الثاني (٢٧٦-٢٩٣م) عرش الدولة الساسانية بعد وفاة أبيه بهرام الأول (٢٧٣-٢٧٦م)، وكان منشغلاً في ضبط الأوضاع الداخلية لدولته ، اذ قام أخوه حاكم ولاية سجستان (سيستان) بحركة تمرد ضده بمساندة قبائل السكا في شرق البلاد[٣٠]، ولهذا كان بأمس الحاجة إلى السلام مع الدولة الرومانية للتفرغ لقمع هذا التمرد، وعليه أرسل مبعوثين إلى الامبراطور الروماني كاروس (٢٨٢-٢٨٣م) للتفاوض بشأن عقد معاهدة صلح بين الدولتين ، غير أن الامبراطور رفض دعوته وأصر على الحرب[٣١]، ورد على الوفد الساساني قائلاً: " **طالما أن ملك ايران لا يخضع فلن أترك الحرب وسأجعل من ايران جرداء لا شجر فيها كما خلا رأسي من الشعر**" [٣٢]، وعلى هذا فقد اجتاحت القوات الرومانية بلاد ما بين النهرين (الجزيرة الفراتية) متجهة نحو العاصمة الساسانية ، غير أن موت الامبراطور كاروس أوقف تقدم تلك القوات، ثم جرت مفاوضات بين الطرفين أسفرت عن عقد معاهدة صلح عام ٢٨٣م[٣٣]، ويبدو أن الملك بهرام الثاني كان مضطراً لقبول الشروط الرومانية بسبب اضطراب الأوضاع على الحدود الشرقية للدولة وعدم قدرته على القتال في جبهتين، وكانت شروط هذه المعاهدة أن تتنازل الدولة الساسانية عن بلاد أرمينية وبلاد ما بين النهرين العليا (الجزيرة الفراتية) لصالح الدولة الرومانية[٣٤].

إن الحديث عن المضمون الاقتصادي لهذه المعاهدة يعيدنا إلى ما ذكر عن أهمية أرمينية وبلاد الجزيرة من الناحية الاقتصادية والتي تنازل عنها الرومان في معاهدة عام ٢٤٤م ، وفي هذا قال (برسي سايكس)[٣٥] " **ان أرمينية كانت سبباً للنزاع والحروب بين الدولتين** "، فضلاً عن أهمية مدن الجزيرة الفراتية التي كانت بعضها مراكز للتبادل التجاري [٣٦]، ومن الواضح أن الرومان كانوا نادمين على تنازلهم عنها وصمموا على استعادتها، ونجد هذا التصميم في قول الإمبراطور الروماني لأحد قادته وهو يقف على إحدى التلال المطلة على بلاد الجزيرة " **إن ثروة هذه السهول الممتدة حتى الجنوب الشرقي سوف نستولي عليها**"[٣٧] ، ولهذا كان شرطهم في قبول الصلح هو تنازل الساسانيين عن هذه المنطقة.

٣- **معاهدة الصلح عام ٢٩٨م:**عقدت هذه المعاهدة في عهد الملك الساساني نرسي بن بهرام الثالث (٢٩٣-٣٠٢م)، والإمبراطور الروماني دقلديانوس (٢٨٤-٣٠٥م)، واشارت الروايات إلى أن الامبراطور الروماني قد إتبع سياسة سلفه الإمبراطور كاروس الحربية إذ أظهر إهتماماً كبيراً بشؤون أرمينية، فعين (تيرداد بن خسرو) ملكاً عليها[٣٨] ، أما الملك الساساني نرسي بن بهرام فقد شد العزم على استرجاع الأراضي التي استولى عليها الرومان بموجب معاهدة عام ٢٨٣م فهاجم أرمينية واستولى عليها، فأرسل الإمبراطور الروماني حملة عسكرية لإستعادتها إلا أن الجيش الساساني تمكن من الحاق الهزيمة بالرومان والسيطرة على أرمينية، ثم هاجم بلاد الجزيرة[٣٩]، وفي السنة التالية (سنة ٢٩٧م) هاجمت القوات الرومانية أرمينية وتمكنت من هزيمة الملك نرسي وقواته ووقعت أُسرته في الأَسر، وبذلك تمكن الرومان من إحتلال أرمينية وبلاد الجزيرة[٤٠].

وأمام هذه الأحداث إضطر الملك نرسي إلى طلب الصلح وكلف لهذه المهمة رجلاً يدعى (ابهربان)[٤١]، وكان دبلوماسياً قديراً تمكن من اقناع الجانب الروماني بالبدء بمفاوضات الصلح، على أن يتم

اطلاق سراح عائلة الملك نرسي[٤٢]،وعقدت هذه المفاوضات في مدينة نصيبين سنة ٢٩٨م[٤٣]، إذ أرسل الامبراطور وفد بلاده ومعه شروط الصلح وكانت كالآتي:

١-يتنازل الساسانيون عن خمس ولايات تقع إلى الشرق من نهر دجلة إلى الدولة الرومانية هي أرزون[٤٤] ومك[٤٥] وزابدة[٤٦] ورحيمة[٤٧] وكردو أو كاردو[٤٨].

٢-يكون نهر دجلة هو الحد الفاصل بين الدولتين.

٣-عدم تدخل ايران في أرمينية وتلحق بها قلعة زنتا الواقعة في اذربيجان.

٤-تكون بلاد كرجستان (جورجيا) تحت حماية الدولة الرومانية.

٥-أن تكون مدينة نصيبين المركز التجاري الوحيد الذي يتم فيه التبادل التجاري بين الدولتين[٤٩].

وقد وافق الملك نرسي على الشروط الأربعة الأولى وألغى الشرط الخامس المتعلق بمدينة نصيبين، وقد حددت هذه المعاهدة بأربعين سنة[٥٠].

وعند دراسة بنود هذه المعاهدة وتحليلها تبين لنا أنها إحتوت على مضامين عدة أبرزها الإقتصادية ويمكن إيجازها بالأمور الآتية:

١-إن هذه المعاهدة جاءت لصالح الدولة الرومانية، فقد حقق البند الأول مكاسب اقتصادية كبيرة، اذ إن سيطرة الرومان على الولايات الخمس يعني حصولها على مواردها الزراعية والتجارية والصناعية، ولاسيما ان الولايات المذكورة تتمتع بموقع استراتيجي تمر عبرها طرق المواصلات التجارية التي تربط الشرق بالغرب، اذ إن السلاسل الجبلية لهذه المنطقة تتخللها بعض السهول والممرات التي تمر عبرها القوافل التجارية بين المناطق المحيطة ببحيرة (وان)[٥١] من الشرق عبر طريق (سعرد)[٥٢] من جهة, والأناضول عبر بوابة (كليكيا) ومنها إلى اقاليم الدولة الرومانية من جهة أخرى، وهنالك ممرات تربطها بالمناطق الجنوبية لبلاد الجزيرة عن طريق مدينة (ماردين) من جهتين أولهما مدينة نصيبين من الشرق وثانيهما مدينة الرها (اديسا) من جهة الغرب[٥٣]، ومن هذا يمكن القول ان هذه المناطق والممرات التجارية التي كانت تحت سيطرة الدولة الساسانية قبل هذه المعاهدة كانت تجني منها واردات كبيرة من الرسوم الكمركية[٥٤], وإن تنازل الملك نرسي عنها يعني خسارة خزينة الدولة لمورد مهم من مواردها، أما الدولة الرومانية فقد تخلصت من عبء هذه الضرائب وصارت تجني منها موارد مهمة بعد أن صارت حدودها تمتد إلى نهر دجلة وفقاً للبند الثاني من المعاهدة.

٢-إن البند الثالث الذي تطرق إلى تبعية أرمينية إلى الدولة الرومانية والحاق جزء من اذربيجان الساسانية بها يعني, فيما يبدو, ضمان سلامة تجارة الدولة الرومانية المارة عبر الطريق المعروف بطريق الحرير اذ كانت هناك ثلاثة طرق لنقل الحرير الصيني والسلع الأخرى من جهة هضبة بلاد فارس هي:

أ- طريق بحر قزوين إلى ميديا في وادي نهر الرس إلى ارتاكساتا عاصمة أرمينية ثم إلى الدولة الرومانية.

ب- طريق خراسان من بوابة خراسان إلى قزوين في وادي زنجان مروراً بأردبيل أو تبريز ثم إلى وادي نهر الرس إلى ارتاكساتا عاصمة أرمينية.

جـ- طريق خراسان بين بوابة خراسان وبوابة جبال زاكروس ثم تتحول بعد خروجها من البوابة الأخيرة في إتجاه كركوك ثم إلى ميافارقين[٥٥].

إن امتداد حدود أرمينية لتشمل جزءاً من اذربيجان والتي صارت بموجب هذه المعاهدة تحت سيطرة الدولة الرومانية، يعني وصول النفوذ الروماني إلى الطريق التجاري المار عبر اقليم ميديا ومنه إلى أرمينية,

اذ تتصل اذربيجان عن طريق الشمال بأرمينية [٥٦] , وبهذا ضمنوا سلامة قوافلهم التجارية التي تسلك هذا الطريق والتخلص من ضريبة المرور التي فرضها الساسانيون عليهم.

٣-لقد أشار البند الرابع من المعاهدة إلى أن تكون جورجيا ضمن النفوذ الروماني، وان أهمية هذه المقاطعة تأتي من أن الجورجيين كانوا يسيطرون على أحد مضايق جبال القوقاز وهو مضيق داريال الذي يربط أرمينية مع المناطق التي تقع خلف هذه الجبال[٥٧]، ويبدو أن أهميتها الاقتصادية لا تقل عن أهميتها العسكرية والسوقية لأنها تمثل منطقة حاجزة ، اذ كان بإمكان القبائل البربرية مهاجمة الدولة الساسانية بموافقتهم (أي الرومان)[٥٨] مما يهدد حركة التجارة المارة عبر هذه المنطقة.

لقد حققت الدولة الرومانية مكاسب كبيرة من هذه المعاهدة متمثلة بالضرائب الكمركية العالية وحق مرور تجارتها، كما أنها وضعت يدها على حركة التجار العرب الذين يقصدون مناطق الجزيرة[٥٩]، فضلاً عن هذا فإن مقدرات وموارد المناطق التي دخلت في حوزتها ولاسيما الزراعية والمعدنية صارت تحت تصرفها، ومن هنا فإن بنود هذه المعاهدة جاءت في مضمونها الاقتصادي لصالح الدولة الرومانية ولهذا استمروا بتطبيقها دون اخلال ولمدة أربعين سنة[٦٠].

المبحث الثاني /قراءة تأريخية للمضمون الإقتصادي في معاهدات الصلح الساسانية البيزنطية في القرنين الرابع والخامس الميلاديين

١- معاهدة الصلح سنة ٣٦٣م:شهدت الدولة البيزنطية تطوراً مهماً مطلع القرن الرابع الميلادي، اذ أصبحت النصرانية الديانة الرسمية للدولة [٦١]، وبذلك أضيف عامل آخر لعوامل الصراع بين الدولتين؛ اذ أصبح نصارى الدولة الساسانية رعايا لها، وبالمقابل كان الملوك الساسانيون ورجال الدين الزرادشتي ينظرون إلى هؤلاء النصارى على أنهم أعداء[٦٢]، وقد أشار الملك سابور الثاني (٣٠٩-٣٧٩م) إلى هذا بقوله: " **إنهم يسكنون بلادنا ويشاركون قيصر عدونا المشاعر** "[٦٣]، وبناء على هذا فقد تعرض النصارى إلى أشد أنواع الإضطهاد[٦٤].

ويبدو أن الصراع بين الدولتين في هذه المرحلة، أخذ شكلاً آخر من حيث أسبابه الظاهرة وكأنه صراع ديني، ولكنه في الحقيقة كان ذا بعد اقتصادي وسياسي، فالساسانيون كانوا يسعون لإستعادة الأراضي التي خسروها في عهد الملك نرسي[٦٥]، أما البيزنطيون فإنهم أرادوا إثارة المسألة الدينية لكسب ولاء النصارى داخل الدولة الساسانية واستغلال وضعهم للتدخل في شؤونها [٦٦]، ولهذا نجد أن الملك سابور الثاني (٣٠٩-٣٧٩م) قد وجه أنظاره لحرب بيزنطية فبدأ هجومه سنة ٣٥٩م في عهد الامبراطور قسطنطيوس (٣٣٧-٣٦١م) على بلاد الجزيرة وتمكن من إحتلال مدينة (آمد)[٦٧] ثم توجه إلى مدينة سنجار[٦٨] فاحتلها[٦٩].

واستمر في حملته في مدن ما بين النهرين، وفي السنة التالية (٣٦١م) توفي الإمبراطور قسطنطيوس، وخلفه إبن عمه جوليان (٣٦١-٣٦٣م) وكان سابور الثاني قد أرسل اليه في طلب الصلح غير أن جوليان رفض ذلك[٧٠]، وهاجمت قواته الجيش الساساني وتمكنت من الحاق الهزيمة به، واستعادة الأراضي التي احتلها الساسانيون، واستمر جوليان بالتقدم سنة ٣٦٣م في حملة كبيرة انطلقت من مدينة انطاكية[٧١] باتجاه نهر الفرات قاصداً العاصمة الساسانية طيسفون، ولم يكتب لهذه الحملة النجاح في تحقيق هدفها؛ بسبب مقتل الامبراطور جوليان، فاضطربت أوضاع الجيش البيزنطي تحت ضغط الهجمات الخاطفة والشديدة للجيش الساساني[٧٢]، فاضطر الإمبراطور الجديد جوفيان (٣٦٣-٣٦٤م) إلى عقد معاهدة صلح مع

الملك سابور الثاني تضمنت شروط مهمة وقاسية قبلها البيزنطيون على مضض[٧٣]، وقدم الضابط والمؤرخ البيزنطي المرافق لحملة جوليان (امينانوس مرسيلينيوس) وصفاً لظروف عقد هذه المعاهدة بقوله: " **... وما كنا نأمل أن يتقدم الفرس الينا أولاً فيرسلون (سورينا) ونبيلاً آخر كسفراء ينشدان الصلح ويتفاوضان حوله، وكانت شروطهم المقترحة عسيرة، انهم لم يأبهوا بمعاني الانسانية، فتظاهروا أن عاهلهم الرحيم يميل إلى السماح برجوع بقايا جيشنا شريطة أن يرضى القيصر وضباطه بطلباته، وجواباً على ذلك أرسلنا كلاً من (ارنثيوس) و(سالستيوس) كسفراء، وبينما كانت الشروط المقترحة تبحث بأناة وصبر أمضينا أربعة أيام عسيرة أخرى ونحن نقاسي مرارة الجوع، وهو عذاب لا يفوقه عذاب**"[٧٤]، ومن هذا النص يتبين أن الجيش البيزنطي كان يعاني من نقص بالمؤن والتجهيزات فضلاً عن اضطراب معنوياته وخسائره الكبيرة، ولهذا كان ميزان القوى يميل لصالح الدولة الساسانية ، لذلك كان الإمبراطور البيزنطي مضطراً لقبول معاهدة الصلح بالشروط التي أرادها الملك سابور الثاني وهي كالآتي:

١-إعادة الولايات الخمس التي تنازل عنها الملك نرسي بموجب معاهدة نصيبين سنة ٢٩٨م.

٢-تنازل الدولة البيزنطية عن خمسة عشر حصناً، والقلعة المسماة(معسكر المغاربة)[٧٥] بما فيها من أملاك وحيوانات[٧٦].

٣-تنازل الدولة البيزنطية عن مدينتي نصيبين وسنجار (سنكارا) بدون سكانهما إلى الدولة الساسانية[٧٧].

٤-لا يحق للدولة البيزنطية ، بعد إبرام هذه المعاهدة, تقديم المساعدة والعون لملك أرمينية (ارشاق) ضد الساسانيين [٧٨]، وهذا يعني اطلاق يد الساسانيين في أرمينية واحتلالها بكل سهولة ويسر.

٥-حددت مدة المعاهدة بثلاثين سنة، ووضع رهائن لدى الطرفين لضمان الإلتزام بنودها وعدم نقضها[٧٩].

إن المضمون الاقتصادي الذي إحتوته معاهدة الصلح هذه لا يقل أهمية عن المضامين العسكرية والسياسية بل يأتي في مقدمتها،ويتضح ذلك في النقاط الآتية:

١-اشار البند الأول إلى استرجاع الولايات الخمس التي تنازل عنها الملك الساساني نرسي بحسب معاهدة نصيبين سنة ٢٩٨م ، وان ما تمثله هذه الولايات من أهمية اقتصادية , تجارية وزراعية، تم الحديث عنها سابقاً، جعل الملك سابور الثاني يتحين الفرص لإستعادتها[٨٠]، ولهذا وضعت في مقدمة الشروط التي تفاوض عليها الوفد الساساني، وتبرز أهمية هذه الولايات في قول أحد مؤرخي الدولة البيزنطية " **كان الأجدر بنا أن نحارب عشرات المرات ولا نسلم واحدةً منها** "[٨١]، وباسترجاعها ضمنت الدولة الساسانية السيطرة على معظم طرق التجارة المارة في بلاد ما بين النهرين العليا.

٢-على الرغم من أن البند الذي تحدث عن تنازل الدولة البيزنطية عن خمسة عشر حصناً، لم تذكر المصادر أسماءها، يحمل في معانيه أهدافاً عسكرية, غير أن الشطر الثاني منه ذكر بأن التنازل عن هذه الحصون بما فيها من أملاك وحيوانات ومؤن، وهذا يدعونا إلى القول أن هذه الحصون كانت عبارة عن مخازن للأغذية والمؤن والأسلحة وان تنازل البيزنطيين عنها يعني أنها ستستخدم في تموين الجيش الساساني .

٣-إن البند المتضمن تنازل الدولة البيزنطية عن مدينتي نصيبين وسنجار يعد واحداً من أبرز بنود هذه المعاهدة، وقد وصف المؤرخ (برسي سايكس)[٨٢] هذا البند بأنه ضربة قاسية للدولة البيزنطية، لما تتمتع به مدينة نصيبين من أهمية اقتصادية بسبب موقعها الاستراتيجي على طرق التجارة ولاسيما الطريق الذي يربط المناطق الجنوبية ، فقد ذكر (ياقوت الحموي)[٨٣] " **انها تقع على جادة القوافل من الموصل إلى الشام**" فضلاً عن أنها تمثل احدى أهم مدن القوافل التجارية الرئيسة في الشرق،[٨٤] ، ولهذا نجد أن الملك سابور الثاني قد

هاجمها ثلاث مرات في الأعوام (٣٣٧، ٣٤٦، ٣٥٠م)[٨٥] ، ويبدو أن أنظار البيزنطيين ظلت شاخصة نحو هذه المدينة، فقد أرسل الامبراطور (فالنتيان الأول) ٣٦٤-٣٧٥م، أخيه فالنز للتفاوض مع الساسانيين للتنازل لهم عن نصف المدينة، إلا أن هذه المحاولة لم تسفر عن شيء[٨٦].

أما عن مدينة سنجار فتأتي أهميتها الاقتصادية من موقعها على طريق يربط بين مناطق الجزيرة العليا (ما بين النهرين العليا) ومناطق أخرى في جنوبها[٨٧].وقد وجد علماء الآثار مجموعة من النقود الرومانية تعود إلى تلك الحقبة[٨٨]، مما يشير إلى أنها كانت منطقة تجارية، ويبدو أن مدينة سنجار قد اكتسبت أهميتها من قربها من مدينتي نصيبين والموصل[٨٩]، وبسبب هذه الأهمية نجد أن ذكرها يتكرر في الصراع الساساني البيزنطي.

٤-أن الظروف التي عقدت فيها هذه المعاهدة كانت لصالح الدولة الساسانية، وعليه فقد استغل الملك سابور الثاني حالة الضعف والاضطراب التي مرّ بها الجيش البيزنطي لحسم الصراع حول أرمينية لصالحهم، اذ أفرد لها بنداً خاصاً، فأصبحت أرمينية بكل مقدراتها الاقتصادية والعسكرية تحت السيطرة الساسانية، وقد وصف المؤرخ البيزنطي (اميانوس مرسيلينيوس)[٩٠] هذا البند بأنه (كله شر وظلم), وهو ما يشير إلى الخسارة الكبيرة التي لحقت بالدولة البيزنطية إثر تنازلها عن أرمينية، وقد سبق الحديث عن الأهمية الاقتصادية لأرمينية ولاسيما موقعها بالنسبة لطرق التجارة الدولية.

ومما تقدم يتضح أن معاهدة سنة ٣٦٣م قد إحتوت في كثير من مفاصلها على مضامين إقتصادية تمثلت بتوسيع رقعة الدولة الساسانية بإضافة أراضٍ جديدة بعضها زراعية تساهم في توفير احتياجات الدولة وجيوشها من المواد الغذائية والمؤن المتنوعة، وفرض الضرائب على سكانها، وأراضٍ أخرى تقع على خطوط التجارة الدولية حققت من خلالها موارد كبيرة رفدت بها خزينة الدولة بالأموال.

٣-**معاهدة الصلح عام ٤٢٢م:** تجددت الحرب بين الدولتين الساسانية والبيزنطية في عهد الملك الساساني بهرام بن يزدجرد (بهرام الخامس) (٤٢١-٤٣٩م) والامبراطور البيزنطي ثيودسيوس الثاني (٤٠٨-٤٥٠م)[٩١] ، وكان السبب المعلن لهذه الحرب هو إضطهاد الملك بهرام الخامس لنصارى الدولة الساسانية، الأمر الذي عدّه الإمبراطور البيزنطي ذريعة لإعلان الحرب[٩٢]، ويبدو أن العامل الاقتصادي كان السبب الأبرز لهذه الحرب؛ اذ استولى الساسانيون على بضائع وسلع تعود لتجار بيزنطيين ومن بينها الحرير الصيني المصدر إلى الدولة البيزنطية[٩٣] ، فضلاً عن إمتناع الدولة الساسانية من إعادة عمال مناجم الذهب البيزنطيين الذين يعملون في مناجم الذهب في أرمينية[٩٤]، لذلك تصاعدت الأزمة وأدت إلى قيام الحرب سنة ٤٢١م وانتهت سنة ٤٢٢م بعقد معاهدة صلح[٩٥]، وفقاً للبنود الآتية:

١-الحرية الدينية لرعايا الدولتين في ممارسة طقوسهم وشعائرهم.

٢-تدفع الدولة البيزنطية مبلغاً سنوياً للدولة الساسانية مقابل الدفاع عن بوابات ومضايق القوقاز[٩٦]، واتفق الطرفان على أن تكون مدة المعاهدة مئة سنة[٩٧].

وعلى الرغم من أن العامل الديني قد تصدر بنود هذه المعاهدة، اذ إن أعادة السلام بين الدولتين قد أعطى النصارى الأمان وحرية العقيدة والحفاظ على أموالهم وكنائسهم ،غير أن المضمون الاقتصادي كان حاضراً ، فقد نتج عن حالة الإستقرار بين الطرفين إلى إزدهار التجارة الخارجية فصارت المنطقة ممراً للبضائع الشرقية والغربية، فتضاعفت واردات ضريبة المرور (الترانزيت) بفضل استمرار حركة التبادل التجاري عبر الطرق المارة في أراضي الدولتين[٩٨].

أما البند الثاني من هذه المعاهدة فقد كانت مدلولاته الاقتصادية واضحة وتمثلت بفرض غرامة مالية سنوية تدفعها الدولة البيزنطية للدولة الساسانية مما يرفع عن كاهل الأخيرة نفقات جيوشها المكلفة بحماية معابر القوقاز من هجمات القبائل الشمالية ، ويبدو أن هذه النفقات كانت كبيرة جداً ولهذا حاول الامبراطور البيزنطي الإمتناع عن دفعها، فأرسل الملك بهرام الخامس كبير وزرائه (مهر نرسي) إلى القسطنطينية لمناقشة الامبراطور حول تسديد ما بذمتهم من مبالغ بحسب بنود معاهدة الصلح ، وذكر (الطبري)[٩٩] أن مهر نرسي " **انصرف بكل الذي أراد بهرام**"، أي استلم مبلغ الضريبة المتفق عليها.

وبعد مرور عشرين سنة على هذه المعاهدة أي في سنة ٤٤٢م وفي زمن الملك يزدجرد الثاني (٤٣٨-٤٥٧م) عقدت معاهدة صلح بين الطرفين بالشروط نفسها وأضيف اليها شرط جديد هو عدم قيام الدولتين ببناء القلاع والإستحكامات الدفاعية في المناطق الحدودية [١٠٠]، مما يعني استمرار الدولة البيزنطية بتحمل نفقات الجيوش المكلفة بحماية معابر القوقاز بدلاً من الخزينة الساسانية.

المبحث الثالث :- قراءة تأريخية للمضمون الإقتصادي في معاهدات الصلح الساسانية البيزنطية في القرنين السادس والسابع الميلاديين:-

١- معاهدة الصلح سنة ٥٠٦م:

تولى الملك قباذ بن فيروز (٤٨٨-٥٣١م) حكم الدولة الساسانية وكانت خزينة الدولة خاوية، ولم يتمكن من دفع الضريبة السنوية التي فرضت عليهم بعد هزيمة والده الملك فيروز أمام الهياطلة سنة ٤٨٤م[١٠١]، ولهذا طالب الملك قباذ الإمبراطور البيزنطي اناستاسيوس (٤٩١-٥١٨م) بتسديد ما عليهم من أموال بحسب معاهدة سنة (٤٢٢م)، غير أن الإمبراطور البيزنطي رفض ذلك فتجددت الحرب بين الطرفين[١٠٢]، مما يشير إلى أن السبب المباشر لهذه الحرب هو العامل الاقتصادي، واستمرت إلى سنة ٥٠٦م إذ اضطر الطرفان إلى وقف الحرب والشروع بمفاوضات أسفرت عن عقد معاهدة صلح[١٠٣]، كانت شروطها كالآتي:

١-تدفع الدولة البيزنطية (١٠٠٠) ليبرا[١٠٤] ذهب للدولة الساسانية مقابل انسحاب الجيش الساساني من مدينة (آمد)، التي احتلها في هذه الحرب.

٢-تكون مدة هذه المعاهدة سبع سنين[١٠٥].

٣-تلتزم الدولة البيزنطية بدفع الجزية السنوية المفروضة عليها للدولة الساسانية مقابل حماية الأخيرة لمعابر القوقاز [١٠٦].

إن الاطلاع على أسباب الحرب بين الدولتين قبل عقد هذه المعاهدة يتبين أنها لم تكن أسباباً سياسية, أو دينية, أو رغبة في التوسع وزيادة النفوذ، وانما كان السبب المباشر هو الحصول على الأموال، فقد طلب الملك قباذ من الامبراطور البيزنطي تسديد الأموال المترتبة عليه بموجب معاهدة ٤٢٢م للحيلولة دون وقوع الحرب، وقد أشار الملك قباذ إلى هذا المضوع بصراحة في رسالته، فيما بعد، إلى الإمبراطور جستنيان (٥٢٧-٥٦٥م) عندما طالبه أيضاً بدفع الأموال، وجاء فيها: " **من الواضح أن كل شيء في خزائننا صرف، وأعلمنا الأباطرة اناستاسيوس وجوستين لكننا لم نحصل على شيء لذلك نحن أرغمنا للتعبئة للحرب ... نحن أرغمنا لتحطيم شعوباً فيما بيننا بزعم عصيانهم، على الرغم من أنهم لم يفعلوا خطأً ... وبذلك يجب أن تعطي لنا جزءاً من ذهبك واذا لم تفعل فتهيئوا للحرب** "[١٠٧].

وبناءً على هذا فإن من الطبيعي أن يتصدر العامل الاقتصادي شروط هذه المعاهدة، وهو ما أشار اليه البندان الأول والثالث، اذ فرض على الدولة البيزنطية دفع مبالغ نقدية وليس عينية مما يعني أن الدولة

الساسانية كانت بحاجة إلى الأموال النقدية لسد نفقاتها، ومعالجة نقص واردات الخزينة التي ذُكرت صراحة في رسالة الملك قباذ، وتبين لنا أن الهدف من هذه الحرب هو ليس الإستيلاء على المدن لغرض التوسع بقدر الضغط على البيزنطيين لدفع الأموال، وهو ما تحقق في البند الأول اذ ضمن الساسانيون الحصول على مبالغ كبيرة مقابل الإنسحاب من مدينة (آمد) التي سقطت بأيديهم قبل عقد معاهدة الصلح مما ساهم في معالجة الضائقة المالية التي كانت تعاني منها الدولة، اذ يبدو أن المرحلة التي أعقبت حكم الملك سابور الثاني قد شهدت تدهوراً اقتصادياً ظهر بشكل واضح في عيار النقود وقيمتها النقدية [١٠٨]، وضَمِنَ البند الثالثللساسانيين حصولهم على مبالغ سنوية تدفع كجزية لسد نفقات الجيش الساساني المكلف بحماية معابر القوقاز ، ومن هنا يتبين أن هذه المعاهدة كان مضمونها اقتصادياً بامتياز.

٢- معاهدة السلام الدائم سنة ٥٣٢ م:بعد أن تولى الملك كسرى انوشروان (٥٣١ -٥٧٩م) عرش الدولة الساسانية خلفاً لوالده الملك قباذ، أرسل إلى الامبراطور البيزنطي جستنيان (٥٢٧-٥٦٥م) يعرض عليه الرغبة في عقد معاهدة صلح بينهما، وطلب منه أن يرسل وفداً للتفاوض حول بنود الصلح، وقد أبدى جستنيان موافقته وأرسل قائديه (روفينوس) و(هرموجين)[١٠٩], وجرت المفاوضات بين الوفدين وتم صياغة بنود الصلح وكما يأتي:

١-تنازل الساسانيون عن مدينة (دارا)[١١٠] لصالح البيزنطيين على أن تكون منطقة منزوعة السلاح، ويترك قائد الجيوش البيزنطية وبلاد ما بين النهرين مقره في هذه المدينة ويقيم في العاصمة القسطنطينية.

٢-يدفع البيزنطيون (١١) الف قنطار[١١١] من الذهب إلى الساسانيين مقابل الإبقاء على التحصينات التي أقاموها في مدينة (دارا).

٣-بقاء مقاطعة ايبريا (جورجيا) ومنطقة لازكيا[١١٢] تحت السيادة الساسانية .

٤-إعادة قلعتي بولوم وفارانجيوم[١١٣] إلى الدولة الساسانية.

٥-تكون حماية المعابر في القوقاز مسؤولية مشتركة[١١٤].

لقد وافق ممثلو الوفدين على شروط الصلح عدا الشرط المتعلق بالتنازل عن القلعتين فقد قرر الوفد البيزنطي أخذ موافقة الإمبراطور، وفعلاً عاد الوفدان إلى بلادهم وبعد (٧٠) يوماً التقوا من جديد وتم التوقيع على بنود المعاهدة كاملة [١١٥]، وسميت بمعاهدة السلم الدائم[١١٦].

من الواضح أن العامل الاقتصادي كان حاضراً في بنود هذه المعاهدة، ولاسيما ان الملك كسرى انوشروان كان بحاجة إلى الأموال لسد النقص الحاصل في خزينة الدولة[١١٧]، ويبدو أن بنود المعاهدة جاءت ملبيةً لرغبة كسرى، فقد ضمنت الخزينة الساسانية مبلغ (١١) الف قنطار من الذهب أي ما يعادل (٤٦٥,٦٣٠ كغم من الذهب، أو ما يعادل (١١٠,٠٠٠,٠٠٠) مئة وعشرة ملايين دينار، كما يتضح من البندين الأول والثاني أن الساسانيين قد تنازلوا عن مدينة دارا مقابل الأموال أي أنهم باعوا الأرض التي استولوا عليها، وهو ما يدعو إلى الإعتقاد بأن هدف كسرى انوشروان في حروبه هذه هو السيطرة على الأراضي والمدن ثم التنازل عنها مقابل الحصول على فدية نقدية، ولهذا نجده يذكر كثيراً أن السلام يشترى بالذهب وعلى البيزنطيين أن يدفعوا الأموال لكي يستمر السلام[١١٨].

أما البند الثالث الذي تطرق إلى بقاء ايبريا (جورجيا) تحت السيادة الساسانية فقد تم الحديث عن أهمية هذه المنطقة واشرافها على طرق التجارة، فضلاً عن أهمية موقعها المشرف على الممرات الخزرية التي تعد مركزاً استراتيجياً للدولتين[١١٩]، أما تبعية منطقة لازكيا للدولة الساسانية فيعني وصولها إلى مياه

البحر الأسود[١٢٠]، مما يساعد على وصول تجارتها إلى أوربا عبر هذا البحر، اذ كان أهلها يعملون في التجارة مع بلدان البحر الأسود، وهذا ما ذكره وفد من أهالي لازكيا زار الملك كسرى انوشروان وطلب منه المساعدة في إبعاد البيزنطيين عن منطقتهم لإحتكارهم التجارة والاقتصاد وفرضهم الضرائب الكبيرة، وإنه سيحصل مقابل هذا على طريق يصله إلى البحر الأسود[١٢١].

ولم يكن العامل الاقتصادي بعيداً عن مضمون البند الرابع من المعاهدة، الذي أعيدت بموجبه قلعتي بولوم وفارنجيوم الواقعتين في أرمينية إلى الدولة الساسانية، اذ سيمكنها هذا من حماية طرق التجارة المارة عبر أرمينية بواسطة الحاميات العسكرية التي تتواجد في هاتين القلعتين، فضلاً عن وجود مناجم الذهب في منطقة فارنجيوم (فرانجيه)[١٢٢], ولهذا نجد أن الوفد البيزنطي المفاوض لم يخول بالتنازل عن هاتين القلعتين إلا بعد عودته إلى الإمبراطور، وهكذا يتبين أن هذه المعاهدة قد احتوت في مضمونها أبعاداً اقتصادية، وكانت كفتها تميل لصالح الدولة الساسانية.

٣- **معاهدة الصلح سنة ٥٤٥م :**قبل الخوض في بنود هذه المعاهدة ومضمونها الاقتصادي لابد من الاطلاع على دوافع الحروب التي خاضها الساسانيون قبيل عقد معاهدة الصلح هذه، فقد اشارت الروايات التاريخية إلى أن الملك كسرى انوشروان قد نقض معاهدة السلم الدائم مع الدولة البيزنطية في ربيع سنة ٥٤٠م ، وتوجهت جيوشه نحو بلاد الشام[١٢٣]، وذكرت المؤرخة (بيغولفسكايا)[١٢٤] أنه منذ الانتصارات الأولى لكسرى في حملته هذه بدا جلياً أن هدفه لم يكن الفتح أو وضع يده على المدن التي احتلها لمدة طويلة، بل كان هدفه في المقام الأول هو الحصول على الأموال والغنائم والسبايا، ولو أجرينا جرداً للأموال التي حصل عليها كفدية من المدن التي احتلها في السنة الأولى من حملته سيتضح لنا أن العامل الاقتصادي يأتي بالمقام الأول لحروبه، وكانت كالآتي:

١-مدينة سور قنطارين ذهب .

٢-مدينة منبج (هيروبول) الفي رطل من الفضة.

٣-مدينة انطاكية: اخذت ممتلكاتها من الذهب والفضة والآنية الثمينة ولم يقدر ثمنها، ثم طلب كسرى خمسين قنطاراً من الذهب تدفع فوراً، وخمسة قناطير في كل سنة.

٤-الرها (اديسا) قنطارين من الذهب.

٥-أفامية ألف رطل من الفضة.

٦-مدينة دارا ألف رطل من الفضة[١٢٥] .

ومواضع أخرى اضطر الإمبراطور البيزنطي على إبتياعها من كسرى بأموال كبيرة حملت إليه مع جزية سنوية[١٢٦]، وهكذا حصلت الخزينة الساسانية على أموال طائلة من حملات كسرى انوشروان على المدن البيزنطية حتى عام ٥٤٥م، وقد أشار كسرى إلى رغبته بجمع الأموال بقوله "**ونجمع في بيوت أموالنا من الأموال ما لو أتانا عن ثغر من ثغورنا أو طرف من أطرافنا ... بذلنا فيه مالاً كانت الأموال عندنا معدة...**"[١٢٧].

ولعل الضائقة المالية التي مرت بها الدولة في عهد أبيه قباذ كانت السبب في اندفاعه لجمع الأموال، ولهذا وصفه الشخص المفاوض عن مدينة انطاكية بقوله: "**إن جشعه وحبه (أي كسرى) للمال كان كبيراً جداً بحيث أنه لا يتردد بالقيام بأي عمل مهما كان قبيحاً ولا يتناسب مع منصبه ومكانته في سبيل الحصول**

عليه"[١٢٨]، وقال (بروكوبيوس)[١٢٩] عنه: " **ليس هنالك نهاية لطمعه وجشعه ... وإن مراعاة وحفظ معاهدات الصلح ليس ذا أهمية عنده** ".

وفضلاً عن هذا نجد أن الكثير من العبارات التي استخدمها كسرى أو وفوده التي تتفاوض مع الخصوم كانت تؤكد أن الحصول على الأموال هو الهدف الأول في سياستهم، فقد جاء في مفاوضاته مع وفد مدينة الرها (أديسا) " **وجب عليكم ان تشتروا الصلح والسلام بالمال** " [١٣٠].

ويبدو أن كسرى انوشروان قد اتبع استراتيجية خاصة في اجبار الخصوم على القبول بشروطه، وهذا ما أشار اليه القائد البيزنطي (بلزاريوس) بقوله: " **ان الطريقة التي اتخذها كسرى هي خلاف التصرفات الطبيعية فعندما تكون هنالك خلافات مع دول الجوار يتم حلها بالطرق السلمية والمباحثات، واذا لم يتوصلوا إلى اتفاق عندها تبدأ الحرب، ولكن كسرى كان يبدأ الحرب ويتقدم في أراضي الروم بعدها يقترح الصلح** " [١٣١].

وبعد سلسلة من الحروب التي خاضها كسرى انوشروان بين عامي (٥٤٠-٥٤٥م) ضد المدن البيزنطية جمع خلالها مبالغ كبيرة جداً من الضرائب التي كان يفرضها على السكان لقاء حريتهم، اضطر الإمبراطور البيزنطي جستنيان (٥٢٧-٥٦٥م) إلى عقد معاهدة صلح سنة ٥٤٥م وفقاً للشروط الآتية:

١-ان تدفع الدولة البيزنطية (٥٠٠) خمسمائة قنطاراً من الذهب إلى الدولة الساسانية[١٣٢].

٢-تدفع الدولة البيزنطية ضريبة سنوية لمدة خمس سنين[١٣٣].

لقد جاءت هذه المعاهدة لصالح الدولة الساسانية، وانها ركزت على العامل الاقتصادي دون غيره اذ تضمن بنداها دفع غرامات دون الاشارة إلى وضع الحدود بين الدولتين, أو التنازل عن أراضٍ, أو مدن, أو وضع الأقليات الدينية، وقد أشار الملك كسرى انوشروان إلى هذا المضمون في رسالته إلى نظيره البيزنطي قبيل عقد هذه المعاهدة والتي جاء فيها ان الإمبراطور اذا ما أراد عقد صلح دائم عليه أن يدفع الأموال[١٣٤]. وهو ما أكده (الطبري) [١٣٥] بقوله : " **وأما سائر مدن الشام ومصر فإن بخطيانوس إبتاعها من كسرى بأموال عظيمة حملها اليه، وضمن له فدية تدفع كل سنة على أن لا يغزو بلاده** ".

٤- **معاهدة الصلح سنة ٥٦٢م:**تعد مقاطعة لازكيا الواقعة على البحر الأسود ذات أهمية بالنسبة للدولة الساسانية والدولة البيزنطية[١٣٦]، إذ إن سيطرة الساسانيين على هذه المقاطعة يعني وصولهم إلى مياه البحر الأسود، وهذا يمكنهم من قيادة اسطول بحري يمكنهم من محاصرة العاصمة البيزنطية فضلاً عن سيطرتهم على طرق التجارة المارة عبر هذه المنطقة, ثم أن مقاطعة جورجيا تعد ساقطة عسكرياً بيدهم[١٣٧]، أما بالنسبة للبيزنطيين فإن أهميتها تكمن في محاولة الإمبراطور البيزنطي انشاء علاقات تجارية مع الصين عبر الطريق المار من البسفور بإتجاه لازكيا وممرات القوقاز بما فيها تجارة الحرير للتخلص من إحتكار الساسانيين لهذه التجارة المارة عبر أراضيهم[١٣٨]، ولهذا تجددت الحرب بين الطرفين في لازكيا واستمرت ثماني سنوات (٥٤٩-٥٥٧م) وأخيراً اضطر الملك كسرى انوشروان إلى ارسال مبعوثه إلى القسطنطينية للتفاوض في عقد هدنة، وفعلاً توصل الطرفان سنة ٥٥٧م إلى عقد هدنة تضمنت ايقاف الاعتداءات المتبادلة بشكل كامل وعلى جميع الجبهات، وبعد مرور خمس سنوات تم الإتفاق على عقد معاهدة صلح سنة ٥٦٢م[١٣٩]، ومن المرجح أن كسرى انشروان كان مضطراً لعقد هذه المعاهدة ليتفرغ لصد خطر الهياطلة في الحدود الشرقية اذ بدأت

هجماتهم تشكل خطراً على المدن الساسانية، وبعيداً عن ظروف مفاوضات الوفدين الساساني والبيزنطي فقد اتفقا على الآتي:-

١-لا يسمح الساسانيون لقبائل الهون واللان وغيرهم من التوغل في أراضي الامبراطورية البيزنطية عبر ممرات الخزر، على أن يمتنع البيزنطيون من ارسال جيوشهم إلى تلك الجهات أو أي منطقة أخرى متاخمة لحدود الساسانيين.

٢-تتخلى الدولة الساسانية عن مقاطعة لازكيا إلى الامبراطورية البيزنطية مقابل(٣٠) الف قطعة ذهبية تدفعها بيزنطة إلى الساسانيين سنوياً على أن يسدد منها مقدماً استحقاق السنوات السبع الأولى، وفي السنة الثامنة يدفع استحقاق ثلاث سنوات أخرى وبعدها يكون لتسديد سنوياً.

٣-تلتزم الدولة الساسانية باحترام الحقوق الدينية للرعايا المسيحيين المقيمين على أراضيها لاسيما اقامة شعائرهم الدينية شريطة أن لا يرافق ذلك الدعوة والتبشير .

٤-يلتزم حلفاء الدولتين من العرب المناذرة والغساسنة ببنود هذه المعاهدة.

٥-يلتزم التجار في كلتا الدولتين بالمرور عبر المحطات الكمركية في مدينتي دارا ونصيبين التي توجد فيها بيوت الضرائب، حيث يجري تحصيل الرسوم الكمركية، ويحضر المرور من غير هذه المنافذ تهرباً من دفع الرسوم، ويكون دخولهم بتصريحات أو تأشيرات دخول رسمية، ومن يخالف هذا الشرط من التجار سيلقى القبض عليه مع ما يحمله من بضائع.

٦-احترام السفراء والموظفين الذين يستخدمون خيولاً تحمل البربر سواءاً كانوا من الساسانيين أم البيزنطيين، وأن يولوا ما يستحقونه من الإهتمام والعناية، وأن يودعوا بمثل ما استقبلوا به من التكريم، واعفاء ما يحملون من بضائع وسلع من الرسوم الكمركية.

٧-السماح لمن يرغب من الهاربين من الخدمة العسكرية أثناء الحرب بالعودة إلى وطنه، وتسليم الهاربين في أوقات السلم إلى والي المنطقة التي هرب منها.

٨-امتناع الطرفين من إقامة التحصينات الدفاعية على الحدود بين الدولتين.

٩-يلتزم البيزنطيون بعدم اتخاذ مدينة دارا كحامية عسكرية كبرى لقائد الشرق، ويقتصر ذلك على قوة عسكرية صغيرة لحماية المدينة، والالتزام بمنع الغارات على الأراضي الساسانية وحماية مصالح الرعايا الساسانيين.

١٠- اذ قام أشخاص غير مسؤولين بالإعتداء على الحدود من أجل السرقة أو لأجل تجديد الخلافات بين الدولتين فعلى ضباط الحدود القيام بتحقيق شامل حول الحادثة واذا استعصى الأمر على هؤلاء فيجب إحالة الموضوع إلى قائد قوات الشرق، واذا لم تحل المشكلة في ستة أشهر فيجب تعويض الطرف المتضرر بمقدار ضعف الأضرار التي لحقت به، وعلى الطرف المتضرر الاتصال بحاكم الدولة الأخرى وفي حالة عدم استحصال الضمان الكافي في سنة فإن هذه الاتفاقية تعد لاغية.

١١-على الشعوب التابعة لكل من الساسانيين والبيزنطيين عدم شن حرب ضد شعوب تابعة للطرف الآخر لكي يعم السلام على الجميع.

١٢-ان الله مع من ينشد السلام وهو على من يحاول تغيير العهود(١٤٠).

يتبين من بنود المعاهدة إنها احتوت على مضامين سياسية وعسكرية واقتصادية ودينية، وما يهمنا هنا المضمون الاقتصادي والذي يظهر بشكل واضح في البندين الثاني والخامس، فقد تناول الشطر الأول من

البند الثاني غرامة مالية قدرها (٣٠) الف قطعة ذهبية تدفعها الدولة البيزنطية سنوياً إلى الدولة الساسانية مقابل التخلي عن مقاطعة لازكيا، وهذا يعني أن الملك كسرى انوشروان قد بدل الأرض بالمال في محاولة منه لرفد الخزينة الملكية بواردات يمكن استغلالها في سد نفقات الدولة، وهو ما يوضحه الشطر الثاني من البند نفسه والذي تحدث عن آلية وطريقة دفع تلك الأموال اذ فُرض على البيزنطيين دفع مبلغ سبع سنوات مقدماً، أي أن الخزينة الساسانية سيدخلها مبلغ (٢١٠) الف قطعة ذهبية في السنة الاولى من المعاهدة، ويبدو أن حاجة الملك كسرى انوشروان للأموال كانت وراء هذا الشرط، ثم يسدد البيزنطيون بعد السنوات السبع الأولى مبلغ ثلاث سنوات أي (٩٠) الف قطعة ذهبية وبهذا سيحصل الساسانيون على (٣٠٠) الف قطعة ذهبية في السنوات العشر الأولى، أما المبلغ الكلي الذي سيدخل الخزينة الساسانية اذ استمر السلام على مدى خمسين سنة، وهي مدة المعاهدة، فيبلغ مليون وخمسمائة الف قطعة ذهبية وهي تعد قيمة نقدية كبيرة جداً.

إن تخلي الدولة الساسانية عن مقاطعة لازكيا المجاورة مقابل ثلاثين الف قطعة ذهبية سنوياً يمكن أن نعده بيعاً لامتيازاتها في تلك المقاطعة، ولعل كسرى انوشروان قد عرف أن استغلال موارد مقاطعة لازكيا لمدة خمسين سنة مدة المعاهدة لا تساوي المبلغ الذي سيحصل عليه من البيزنطيين ، فضلاً عما يكلفه الدفاع عنها من موارد وجيوش وتحصينات دفاعية ولهذا فضل أن يتخلى عنها مقابل هذا المبلغ الكبير. وبهذا يكون هذا البند قد ضمن للدولة الساسانية مورداً اقتصادياً مهماً يساهم في تعظيم الواردات والإنفاق على المشاريع الاقتصادية والعسكرية.

أما البند الخامس فإنه لا يقل شأناً عن البند الثاني من حيث الأهمية الاقتصادية ولاسيما انه تناول موضوع التجارة وتنظيم طرقها ومساراتها, والمنافذ التجارية, والضرائب الكمركية وآلية استحصالها، وفُرضت أيضاً غرامات وعقوبات على المهربين, والتجار المخالفين, فجعل مدينتي نصيبين ودارا المنفذين الوحيدين للتبادل التجاري ومرور البضائع بين الدولتين، وبهذا ضمن كل طرف مدخولاته من الضرائب الكمركية المفروضة على السلع والبضائع المارة عبر طرق التجارة المعروفة وقد وضعت , وفقاً للبند الخامس, ضوابط مشددة لضمان التزام التجار والحد من ظاهرة المهربين، وكان أبرزها:

١-حصول التاجر على تصريح أو تأشيرة دخول رسمية.

٢-تجنب السفر عبر طرق غير معروفة تهرباً من دفع الرسوم الكمركية.

٣-إن مخالفة هذه الضوابط سيعرض التاجر إلى عقوبات قد تصل أحياناً إلى مصادرة بضائعه.

وتشمل هذه الضوابط أيضاً التجار العرب والبرابرة [١٤١]، ومن الواضح أن وضع هذه الضوابط كان الهدف منها هو السيطرة على خط سير القوافل التجارية، وضبط الواردات من الرسوم والضرائب، ومن هنا يتضح أن العامل الاقتصادي كان من بين أبرز مضامين هذه المعاهدة.

١٠- هدنة عام ٥٧٤م:-

يبدو أن مقررات معاهدة عام ٥٦٢م كانت ثقيلة على الدولة البيزنطية ولاسيما المبالغ الكبيرة التي الزمت نفسها بدفعها للساسانيين، فضلاً عن الضرائب العالية التي كانت تتحملها القوافل التجارية المارة عبر الأراضي الساسانية اذ كان التجار الفرس يعملون كوسطاء تجاريين[١٤٢]، ولهذا أراد الامبراطور جستين الثاني (٥٦٥-٥٧٨م) النهوض باقتصاد بلاده وتعظيم الواردات من التجارة فضلاً عن اضعاف دور الساسانيين، فكان يتحين الفرص للتخلص من هذه المعاهدة[١٤٣]، وقد جاءت هذه الفرصة عندما اتصل به خاقان الترك عام ٥٦٨م يعرض عليه تكوين تحالف بين الدولتين يهدف إلى ضرب الاقتصاد الساساني، فأعلن

استعداده لأخذ دور الوساطة في التجارة بين الصين وبيزنطة وذلك بتحويل طريق الحرير المار عبر الأراضي الساسانية إلى الطريق البري الشمالي الذي يمتد من أواسط آسيا إلى بحر قزوين ثم إلى البحر الأسود(١٤٤)، ويبدو أن الطرفين اتفاقا على تكوين اتحاد ضد الدولة الساسانية ولهذا نقض الامبراطور جستين الثاني (٥٦٥-٥٧٨م) معاهدة عام (٥٦٢م)(١٤٥)، فتجددت الحرب بين الدولتين واستمرت إلى عام ٥٧٤م اذ اتفق الطرفان على عقد هدنة لمدة سنة واحدة مقابل أن يدفع البيزنطيون مبلغ (٤٥) ألف قطعة ذهبية للساسانيين (١٤٦)، ثم جددت الهدنة لثلاث سنوات أخرى مقابل أن يدفع البيزنطيون (٣٠) الف قطعة ذهبية سنوياً(١٤٧).

إن الاطلاع على مضمون هذه الهدنة يتبين أنها كانت لصالح الدولة الساسانية وان الهدف الأول لكسرى انوشروان هو الحصول على الأموال، ولهذا لم تتطرق شروطها إلى ترسيم الحدود أو التنازل عن مدن أو الاقليات الدينية واكتفت بفرض غرامات مالية، وهو ما يشير إلى البعد الاقتصادي للصراع بين الدولتين، اذ استمرت أموال الغرامات الحربية بالتراكم في خزينة الدولة الساسانية، فقد تولى كسرى انوشروان الحكم وكانت دولته مدينة إلى الهياطلة بضريبة سنوية، وبعد سلسلة من الحروب ضد البيزنطيين تمكن من أن يملأ خزائنه بالأموال، ومما يدل على تعاظم واردات الدولة قيامه ببناء مدينة تشبه مدينة انطاكية أسكن فيها الأسرى الذين نقلهم من انطاكية(١٤٨)، فضلاً عن جودة وارتفاع قيمة النقود الساسانية(١٤٩)، وهي اشارة إلى حالة الازدهار الاقتصادي.

١١- **معاهدة الصلح عام ٥٩١ م:** بعد أن أعلن القائد بهرام جوبين(١٥٠) تمرده على الملك كسرى ابرويز (٦٠٢-٦٢٨م) وسيطرته على العاصمة طيسفون، اضطر الشاهنشاه الساساني إلى الهرب واللجوء إلى الإمبراطور البيزنطي موريق (٥٨٢-٦٠٢م) وطلب منه المساعدة في استعادة عرشه(١٥١)، ويبدو أن الأخير قد وجد في هذا فرصة للحصول على مكاسب لاسيما استرجاع المدن والأراضي التي خسرها أسلافه، ولهذا وضع شروطاً نضير مساعدته لكسرى أبرزها تنازل الدولة الساسانية عن مدينتي دارا وميافارقين، وعن القسم الساساني من أرمينية (الشرقي) (١٥٢) .

ويبدو أن كسرى كان مضطراً للموافقة على هذه الشروط، فأرسل إلى الإمبراطور البيزنطي كتاباً بالموافقة(١٥٣)، فأمده الامبراطور البيزنطي بقوة عسكرية تمكنت من الحاق الهزيمة بجيش بهرام جوبين الذي لجأ إلى بلاد الترك(١٥٤)، وبهذا استعاد كسرى ابرويز عرش الدولة الساسانية والتزم بشروط المعاهدة إلى وفاة الإمبراطور موريق سنة ٦٠٢م(١٥٥).

لقد جاءت هذه المعاهدة لصالح الدولة لبيزنطية، فقد أشار البند الأول إلى تنازل الدولة الساسانية عن مدينة دارا التي سبق الحديث عن أهميتها الاقتصادية كونها أحد المنافذ التي تمر عبرها القوافل التجارية بحسب معاهدة عام ٥٦٢م، ولهذا صارت واردات هذا المنفذ من الرسوم الكمركية كلها لبيزنطة فضلاً عن أهميتها السوقية والعسكرية، ونجد في تنازل الدولة الساسانية عن القسم التابع لها من ارمينية يعني أن مناجم الذهب التي كانت سبباً في استمرار الصراع بين الدولتين على هذه المقاطعة قد أصبحت بيد البيزنطيين، فضلاً عن وقوع طرق التجارة المارة عبر الأراضي الأرمنية تحت السيطرة البيزنطية, وهذا كله وفر مردودات مالية ضخمة للبيزنطيين وفقاً لهذه المعاهدة.

١٣- معاهدة الصلح عام ٦٢٨م:بعد أن تولى قباذ الثاني (شيرويه) (٦٢٨- ٦٢٩ م) عرش الدولة الساسانية أرسل مبعوثه إلى الإمبراطور البيزنطي هرقل (٦١٠-٦٤١ م) يطلب منه الصلح[١٥٦]، ولم يتردد الأخير في الموافقة، ولعل الحروب المدمرة التي خاضعها هرقل على مدى ست سنوات (٦٢٢-٦٢٨م) قد أنهكت قواته العسكرية، ويبدو أن الإمبراطور البيزنطي قد وجد في طلب الملك قباذ الثاني للصلح فرصة لإملاء شـــروطه وكانت كالآتي:

١-الانسحاب من جميع الأراضي التي احتلها كل طرف، أي اعادة الحدود بحسب مقررات معاهدة ٥٩١م.

٢-اطلاق جميع الأسرى من الطرفين.

٣-أن يعيد الساسانيون الصليب الذي أخذوه من بيت المقدس في عهد الملك كسرى ابرويز[١٥٧].

ويبدو أن الطرفين كانا بحاجة إلى السلام ولهذا نجد أن بنود هذه المعاهدة جاءت مرضية لهما، مـــع أن البند الأول لا يخلو من مضمون اقتصادي يتعلق بواردات التجارة والزراعة في الأراضي والمـــدن التـــي أعيدت للدولة البيزنطية في ارمينية وبلاد الجزيرة وفلسطين ومصر[١٥٨]، فقد كانت مدينة الاسكندرية تمثـــل سلة الحبوب والغذاء الرئيسة للبيزنطيين[١٥٩]، فبعد سقوطها بيد الساسانيين سنة ٦١٩م انقطعت الحبوب عـــن العاصمة البيزنطية[١٦٠].

جدول فيه إحصاء لحجم المبالغ النقدية التي تضمنتها معاهدات الصلح

ت	المعاهدة	المبالغ لتي حصل عليها الساسانيون	المبالغ التي حصل عليها البيزنطيون	الملاحظات
١	**معاهدة عام ٢٤٤ م**	**٥٠٠,٠٠٠ دينار ذهب**	----	**المعاهدة لصالح الدولة الساسانية**
٢	**معاهدة عام ٤٢٢م**	**مبلغ سنوي لم تحدد المصادر**	----	=
٣	**معاهدة عام ٥٠٦م**	**١٠٠٠ ليبرا ذهب مع جزية سنوية لم تحددها المصادر**	----	=
٤	**معاهدة عام ٥٣٢م**	**١١٠٠٠ قنطار ذهب**	----	=
٥	**معاهدة عام ٥٤٥م**	**١٠٠٠ قنطار ذهب**	----	=
٦	**معاهدة عام ٥٦٢م**	**٣٠٠٠٠ قطعة ذبية**	----	=
٧	**معاهدة عام ٥٧٤**	**٧٥٠٠٠ قطعة ذهب**	----	=

يستنتج من هذا الجدول الأمور الآتية :-

١-أن سبع معاهدات صلح من أصل اثنتي عشر تضمنت غرامات نقدية كانت جميعها لصالح الدولة الساسانية, أما المعاهدات الخمس الأخرى فقد تضمنت التنازل عن ولايات ومدن واحدة منها لصالح الدولة الساسانية هي معاهدة عام ٣٦٣م , وأربع لصالح الدولة البيزنطية هي معاهدات عام ٢٨٣م وعام ٢٩٨م وعام٥٩١م وعـــام ٦٢٨م .

٢-ان ميزان القوى كان لصالح الدولة الساسانية وهو دليل على امكانية هذه الدولة سياسياً وعسكرياً .

٣-جنت الدولة الساسانية أرباحاً بموجب هذه المعاهدات مما شكل مورداً مالياً مهماً لخزينتها .

الخاتمة: ومما سبق عرضه في هذا البحث تم التوصل إلى النتائج الآتية:

١-إن عدد معاهدات الصلح الرسمية التي أبرمت بين الدولتين الساسانية والبيزنطية هي اثنتا عشرة معاهدة، ثماني منها تميل في نتائجها لصالح الدولة الساسانية واربع لصالح الدولة البيزنطية.

٢-بما أن الدوافع الاقتصادية كانت أبرز أسباب الصراع بين الدولتين لذلك نجد أن تلك المعاهدات تضمنت في بنودها فرض غرامات مالية نقدية أو جزية سنوية يدفعها الطرف الخاسر في الحرب.

٣-لقد تضمنت بعض تلك المعاهدات الإشارة إلى تنظيم حركة التبادل التجاري وتأمين طرق المواصلات والزام تجار الدولتين بالمرور عبر المنافذ الحدودية المتفق عليها، وقد وضعت ضوابط مشددة أبرزها حصول التاجر على تصريح أو تأشيرة دخول.

٤-إن معظم معاهدات الصلح تناولت في أحد بنودها موضوع السيادة على أرمينية وبلاد الجزيرة بسبب وقوع مدنها على خط سير القوافل التجارية، فضلاً عن مواردها الزراعية والمعدنية والبشرية.

٥-لغرض ضبط الواردات من الضرائب والرسوم الكمركية، فقد تضمنت بعض معاهدات الصلح الاتفاق على تحديد المنافذ الحدودية التي يسمح فيها مرور القوافل والتجار.

٦-حظيت مدينة نصيبين باهتمام بالغ من قبل الدولتين لأنها كانت مركزاً تجارياً ومالياً، لذا ورد ذكرها في ثلاث معاهدات، حتى صارت المنفذ الحدودي الأبرز لعبور القوافل التجارية.

٧-احتلت مقاطعة لازيكا حيزاً مهما في معاهدات الصلح بين الدولتين، ولاسيما عند الدولة الساسانية التي سعت باستمرار إلى احتلالها لأجل وصول تجارتها إلى منافذ البحر الأسود.

٨-لقد حاولت الدولتان استغلال موضوع الاقليات الدينية لإعطاء الصراع طابعاً دينياً، إلا أن المضمون الاقتصادي ظل هو المتغلب على بنود معاهدات الصلح، إذ لم يتم التطرق إلى حقوق الأقليات الدينية إلا في معاهدتين فقط.

٩-على الرغم من أن معاهدات الصلح كانت، أحياناً، تحدد بمدة زمنية إلا أنها كانت تنقض قبل موعدها أما بسبب امتناع الطرف المتضرر عن الإيفاء بالتزاماته أو استعداده عسكرياً لاسترجاع ما خسره.

الهوامش :-

(١) الطبري، محمد بن جرير (ت:٣١٠هـ)، تاريخ الأمم والملوك، تحقيق: عبد علي مهنا، (بيروت: مؤسسة الاعلمي للمطبوعات، ١٩٩٨)، ج٢، ص٨ ؛ المسعودي، علي بن الحسين (ت:٣٤٦هـ)، مروج الذهب ومعادن الجوهر، (بيروت: دار القاري للمطبوعات والنشر، ٢٠٠٥م)، ج١، ص٢٥٦- ٢٥٧ ,للمزيد من المعلومات عن تأسيس الدولة الساسانية : ينظر : (الطبري , المصدر نفسه , ج٢ , ص٥-٩).

(٢) الأحمد، سامي سعيد، تاريخ الرومان، (بغداد: مطبعة التعليم العالي، د.ت)، ص٢٢٧- ٢٢٨.

(٣) الاحمد، المصدر نفسه، ص٢٢٨ ؛ كوب، عبد الحسين رزين، تاريخ مردم ايران (ايران قبل از اسلام كشمكش باقدرته)، (تهران: مؤسسة انتشائرات امير كبير، ١٣٨١هـ/ش)، ص٤٢٢.

(٤) نصيبين: من اعظم مدن الجزيرة تقع على طريق القوافل من الموصل إلى الشام، الحموي، ياقوت بن عبدالله (ت:٦٢٦هـ)،(معجم البلدان، (بيروت: دار الفكر، د.ت)، ج٥، ص٢٨٨), وعن الأهمية الاقتصادية لمدينة نصيبين ينظر: معاهدة ٥٦٢م.

(٥) انطاكية: اعظم مدن بلاد الشام بعد دمشق يمر بظاهرها نهر العاصي، (ابو الفداء، عماد الدين اسماعيل بن محمد (ت:٧٣٢هـ)، تقويم البلدان، (باريس: دار لطباعة السلطانية، ١٨٤٠)، ص٢٥٧).

(٦) سايكس ، يربرسي، تاريخ ايران، ترجمة: سيد محمد فخر داعي كيلاني، (نهران: جاب علي اكبر علمي، ١٣٤٣هـ)، ج١، ص٥٤٥ ؛ بيرنيا، حسن، تاريخ ايران القديم منذ البداية حتى نهاية العصر الساساني، ترجمة: محمود نور الدين، والسباعي محمد السباعي، (القاهرة: مكتبة الانجلو مصرية، د.ت)، ص٢٢٦ ؛ رازي، عبدالله، تاريخ مفصل ايران از تأسيس سلسلة مادتا عصر حاضر، جاب دوم، (تهران: جاب انتشارات اقبال، ١٣٦٣هـ)، ص٥٨.

(٧) كوب، تاريخ مردم ايران، ص١٩٣ ؛ رازي، المصدر نفسه، ص٥٧؛ بيرنيا، المصدر نفسه، ص٢٢٦.

(٨) سايكس، تاريخ ايران، ج١، ص٥٤٥ ؛ كوب، المصدر نفسه، ص٤٢٧.

(٩) كوب، عبد الحسين زرين، روزكاران تاريخ ايران از اغاز تاسقوط سلطنت بهلوي، (تهران: جابخانه مهارات، ١٣٧٨هـ)، ص١٩٣-١٩٤؛ كمبريج، بزوهش، دانشكاه ,واخرون، تاريخ ايران أز سلوكيان تافرو باشي دولت ايران، ترجمة: حسن انوشة، (تهران: انتشارات أمير كبير، ١٣٨٠ه)، ص٢٢٦.

(١٠) بلاد ما بين النهرين: أو الجزيرة الفراتية وهي المنطقة الشمالية ما بين دجلة والفرات وتشمل ديار ربيعة وديار مضر,(ابو الفداء، تقويم البلدان، ص٢٧٣-٢٧٤), وكان العرب يسمون بلاد ما بين النهرين العليا بالجزيرة, (لسترنج، كي، بلدان الخلافة الشرقية، ترجمة: بشير فرنسيس وكوركيس عواد، (بغداد: مطبعة الرابطة، ١٩٥٤)، ص١١٤).

(١١) سايكس، تاريخ ايران، ج١، ص٥٤٥؛ كوب، تاريخ مردم ايران، ص٤٢٧.

(١٢) جاء في نقش كعبة زرىدشت عن الملك سابور الأول قوله : ان الامبراطور غورديان الذي ورد بصيغة (كرديانوس) قد قتل واختار الرومان فيليب امبراطوراً عليهم وجاء الينا متوسلاً يلتمس الشفاعة ودفع فداء لحياتهم ٥٠٠ الف دينار والتنازل عن ارمينة ومدن بلاد النهرين , ينظر : (عريان ,سعيد , راهنماي كتيبة هاي ايراني ميانه بهلوي –بارتي,(تهران : سازمان ميراث فرهنكي كشور ,١٣٨٢ هـ/ش) , ص٧٠) .

(١٣) فيزهوفر، يزف، فارس القديمة، ترجمة: محمد حديد، (بيروت: شركة قدمس للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩)، ص٢٢٧ ؛ الحيدري، علي هادي حمزة، التنظيمات الادارية في الدولة الساسانية (٢٢٤-٦٥١م) ، (بغداد: مؤسسة ثائر العصامي، ٢٠١٧)، ص٢٩٦-٢٩٩.

(١٤) مسكويه، احمد بن محمد بن يعقوب، (ت:٤٢١هـ)، تجارب الأمم وتعاقب الهمم، تحقيق: سيد كسروي، (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٢م)، ج١، ص٣٣٠.

(١٥) مجهول، نهاية الارب في اخبار الفرس والعرب، تصحيح: محمد تقي دانش ثروة، (تهران: جاب انجمن آثار ومفاخر فرهنكي، ١٣٧٥هـ)، ص٣٣٠ ؛ سايكس، تاريخ ايران، ج١، ص٥٦٧ ؛ اسحق، روفائيل بايو، تاريخ نصارى العراق منذ انتشار النصرانية في الاقطار العراقية إلى ايامنا، (بغداد: مطبعة المنصور، ١٩٤٨ م)، ص٢٩٧, يذكر أن الملك سابور كتب لأمراء أرمينية أن يجمعوا الجزية وغرامة مالية مضاعفتين من النصاري , (كرستنسن، آرثر، ايران في عهد الساسانيين، ترجمة: يحيى الخشاب، (بيرت: دار النهضة العربية، ١٩٨٢)، ص٢٥٤).

(١٦) تاريخ الأرمن من البداية حتى القرن الخامس الميلادي، نقله عن الارمينية: نزار خليلي، (دمشق: اشبيلية للدارسات النشر والتوزيع، ١٩٩٩)، ص ١١٧، ٢١٤، ٢٢٣ .

(١٧) الرئيس ، ممد ضياء الدين، الخراج والنظم المالية للدولة الاسلامية، ط٥، (القاهرة: مكتبة دار التراث، ١٩٨٥)، ص٣١-٥٤ ، وقد وصفت حياة الفرد رعايا الدولة الرومانية (بأن حياته مثقلة بالهموم)، ثم يعدد في مقدمة همومه خوفه من جابي الضرائب،(المصدر نفسه، ص٤٢-٤٣).

(١٨) زنجاني, محمود, تاريخ تمدن ايران باستان , (تهران: استيانة كتاب ,١٣٨٠ ه /ش),ج٢,ص٢٤؛ مشكور, محمد جواد, تاريخ سياسي ساسانيان, (تهران: دنيا كتاب ,١٣٦٧ ه/ش)ج١,ص٨٧, للمزيد من المعلومات عن جغرافية ومسالك طريق الحرير ينظر:(الحمادي, رائد سلمان , طريق الحرير وأهميته الادارية والاقتصادية في القرنين الثالث والرابع للهجرة التاسع والعاشر الميلادي في المشرق الاسلامي , رسالة ماجستير غير منشورة , (بغداد: جامعة بغداد,٢٠٠٠ م)).

(١٩). العبد الغني، عبد الرحمن محمد، ارمينية وعلاقاتها السياسية بكل من البيزنطيين والمسلمين ٦٥٣-١٠٦٤م/٣٣-٤٥٧هـ، (الكويت: مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، ١٩٨٩)، ص٢٥.

(٢٠) المصدر نفسه، ص٢٥.

(٢١) المصدر نفسه، ص٢٦.

(٢٢) المصدر نفسه، ص٢٧.

(٢٣) المصدر نفسه، ص٢٢-٢٤.

(٢٤) الكعبي، نصير ، جدلية الدولة والدين في الفكر الشرقي القديم ايران العصر الساساني أنموذجاً، (بيروت: دار الجمل، ٢٠١٠)، ص٢٨٥.

(٢٥) كليكيا أو قليقية: وتعرف أيضً بأرمينيا الصغرى وتقع جنوب غرب اسيا الصغرى، بين البحر المتوسط وجبال طوروس، (غربال، محمد شفيق، الموسوعة العربية الميسرة، (بيروت: دار نهضة لبنان للطباعة والنشر، ١٩٨٧)، ج٢، ص١٥٣٠)).

(٢٦) ماردين: تقع في منتصف المسافة بين رأس العين ونصيبين، (لسترانج، بلدان الخلافة ، ص١٢٥), ويقول (ابو الفداء): "**إن ماردين هي حصن بلاد الجزيرة**"، (تقويم البلدان، ص٢٧٩).

(٢٧) ايليف، ج.ه، فارس والعالم القديم، بحث كتاب تراث فارس، ترجمة: محمد صقر خفاجة، (القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، ١٩٥٩)، ص٥٠ ؛ عثمان، فتحي، الحدود الاسلامية البيزنطية بين الاحتكاك الحربي والاتصال الحضاري، (مصر: الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٦)، ج١، ص١١٤.

(٢٨) ابو مغلي، محمد وصفي، ايران دراسة عامة، (البصرة: جامعة البصرة، ١٩٨٥)، ص١٤٢.

(29)Zonaras, The history of zonaras (from Alex and Severus to the death of the eodosius the Great, Tr: Thomas M. Banchich and Eugene N. (New York: 2009), XII, 19, P.46.

(٣٠) ابو مغلي، ايران، ص١٤٤-١٤٥ ؛ كوب، تاريخ مردم ايران، ص٤٤٣ ؛

Girshman, R, Iran from the earlist time to Islamic conquest, (London: 1954), P.294.

(٣١) ابو مغلي، ايران، ص١٤٤-١٤٥ ؛ سايكس، تاريخ ايران، ج١، ص٥٥٦.

(٣٢) سايكس، المصدر نفسه، ج١، ص٥٥٧ ؛ كوب، تاريخ مردم ايران، ص٤٤٤؛ زنجاني، تاريخ تمدن ايران باستان، ص٧٥.

(٣٣) كوب، المصدر نفسه، ص٤٤٤.

(٣٤) كرستنسن، ايران، ص٢١٧؛

Ghirshman, OP, Cit, P. 294 ; Bausani, AQlissandro, The Persian from the earliest day to the twentieth century, Trans lated from the Italian by: J.B. Donn, (London: 1962), P. 58.

(٣٥) تاريخ ايران، ج١، ص٥٥٧.

(٣٦) المصدر نفسه، ج١، ص٥٥٦.

(٣٧) المصدر نفسه ,ج١ , ص٥٥٦

(٣٨)بيرنيا، تاريخ ايران، ص٢٣٢ ؛ سايكس، تاريخ ايران، ج١، ص٥٥٨ ؛ كمبريج ،واخرون, تاريخ ايران أز سلوكيان، ص٢٣١, تيرداد بن خسرو : كان والده خسرو ملكاً على ارمينية في عهد اردوان الخامس آخر ملوك الدولة الفرثية وقتله اردشير بن بابك بعد أن قضى على حكم الفرثيين،(خوريناتسي ، تاريخ الأرمن، ص١٨٨-١٩٢ ؛ المدور، مروان، الأرمن عبر التأريخ، (بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٩٨٢)، ص١٧٣).

(٣٩) كمبريج، وآخرون , تاريخ ايران، ص٢٣١ ؛ بيرنيا، تاريخ ايران، ص٢٣٢.

(٤٠) سايكس، تاريخ ايران، ج١، ص٥٥٩ ؛ رضائي، عبد العظيم ، كنجينة تاريخ ايران، (تهران: انتشارات اطلس، ١٣٨٧هـ/ش)، جلد اول، ص١٩٠؛

Eutropius, Abridgment of Roman history, (London: 1853), IX, P. 526.

(٤١) رستم، أسد، الروم في سياستهم وحضارتهم ودينهم وثقافتهم وصلاتهم بالعرب، (بيروت: دار المكشوف، ١٩٥٥)، ص٥٠.

(٤٢) رضائي، كنجية، تاريخ ايران، ص١٩٠ ؛ كوب، تاريخ مردم ايران، ص٤٤٧.

(٤٣)كوب، المصدر نفسه، ص٤٤٧.

(٤٤) ارزون أو ارزن: وهي مدينة تقع على شيء يسير من ميافارقين , (لسترنج، بلدان الخلافة،ص١٤٤), إلى الغرب من بحيرة (وان) وهي آخر حد بلاد الروم من جهة الشرق، (ابو الفداء، تقويم البلدان، ص٣٨٥).

(٤٥) مك أو موكسوينا: لم تذكر المصادر موقع هذه المدينة.

(٤٦) زابدة: وتسمى ايضاً زابديسينا اي بيت زابدا وهي من مدن ديار بكر ,(مرسلينوس ,اميانوس، العراق في القرن الرابع الميلادي، ترجمة: فؤاد جميل، (بيروت: دار الوراق للنشر، ٢٠٠٨ م)، ص٥٨، هامش (٢))، وذكرها (الحموي) باسم (تل زبدى) وهي من مدن الجزيرة، (معجم البلدان، ج٢، ص٤٢).

[٤٧] رحيمة وهي رهيمينا أو الرها: أو اديسا وهو الاسم الكلاسيكي الذي اطلقه سلوقس الأول على هذه المدينة وهي مركز القوافل التجارية في بلاد ما بين النهرين الشمالية، اسمها الحالي (اورفا) وتقع في تركيا,(عبودي، س، هنري، معجم الحضارات السامية، (لبنان: دار جروس، ١٩٩١ م)، ص٤٢٨).

[٤٨] كاردو أو كردو: وتسمى ايضاً كردونيا وتشمل الاراضي الواقعة جنوب بحيرة (وان) إلى نهر دجلة غرباً، (رضائي، كنجينه ، تاريخ ايران، ص٤١٠) .

[٤٩] بيرنيا، تاريخ ايران، ص٢٣٣ ؛ رازي، تاريخ مفصل ايران، ص٦١ ؛ سايكس، تاريخ ايران، ج١، ص٥٦٠؛

Beateand, Engelber Winter, Roman and Persia in Lat Antiquity, (Canbridge: 2007), P. 126.

[٥٠] كرستنسن، ايران، ص٢٢٣ ؛ كوب، تاريخ مردم ايران، ص٤٤٧ ؛ فراي، ر، تاريخ ايران سياسي در دورة ساسانيان در تاريخ ايران از سلوكيان تافروشي دولت ساسانيان، (تهران: دار أمير كبير، ١٣٨٣هـ/ش)، ج٣، ق١، ص٢٣٠-٢٣١.

[٥١] وان: اشهر بحيرات ارمينيا تقع في طرفها الغربي مدينة خلاط وفي طرفها الشمالي مدينة ارجيش، (لسترنج، بلدان الخلافة، ص٢١٧-٢١٨).

[٥٢] سعرد: أو سعرت وهي من مدن ارمينية تقع على ضفاف نهر الرزم شمال تل فافان(المصدر نفسه، ص١٤٥).

[٥٣] شريف، ابراهيم، الموقع الجغرافي في العراق وأثره في تاريخه العام حتى الفتح الاسلامي، (بغداد: مطبعة شفيق، د.ت)، ج٢، ص١٣٠- ١٣١.

[٥٤] درياي، تورج، شاهنشاهي ساساني، ترجمة: مرتضى ثاقب فر، (تهران: انتشارات ققنوس، ١٣٨٣هـ/ش)، ص١٠٩.

[٥٥] شريف ، الموقع الجغرافي للعراق، ج٢، ص٢٤٢.

[٥٦] الاحمد ,سامي سعيد , والهاشمي ,رضا جواد , تاريخ الشرق الأدنى القديم ايران والاناضول ,(بغداد : مطبعة جامعة بغداد , بلا, ت) , ص١٢ .

[٥٧] طه، صلاح الدين، امين، فتح العرب ارمينية ، رسالة ماجستير غير منشورة، (بغداد: جامعة بغداد، ١٩٧٠)، ص٢٢.

[٥٨] مشكور، محمد جواد، ايران في عهد باستان، جاب جهارم، (طهران: ١٣٦٣هـ/ش)، س٣٩٩- ٤٠٠ ؛ سايكس، تاريخ ايران، ص٥٦٠ ؛ بيرنيا، تاريخ ايران، ص٢٣٣

[٥٩] الكعبي، جدلية الدولة، ص٢٦٢, لم يقتصر الأثر السلبي لهذه المعاهدة على الدولة الساسانية فقط في المضمون الاقتصادي وانما شمل الجانب السياسي والجغرافي ويتضح ذلك من خلال رفع الجزء الأخير من عبارة (ملك ملوك ايران وغير ايران) من النقود الساسانية. ينظر: =

= Curtis, vesta Winter, and Stewart, Sarah, The Sasanian Eer the Idea of Iran, (London: 2006), Vol, III, P. 27.

[60]Ghirsh Man, OP, Cit, P. 296.

(٦١) سايكس، تاريخ ايران، ج١، ص٥٦٢ . اتخذ الإمبراطور قسطنطين (٣٠٦-٣٣٧م) المسيحية ديناً رسمياً للدولة بإصداره مرسوم ميلان سنة ٣١٣م, (بيرنيا، تاريخ ايران، ص٢٣٥؛ رستم، الروم،ج١، ص٥٤-٥٥).

(٦٢) ابو مغلي، ايران، ص١٤٨ .

(٦٣) كرستنسن، ايران، ص٢٥٤؛ دياكنوف، ميخائيل ميخائيلو، تاريخ ايران باستان، ترجمه إلى الفارسية: روحي ارباب، (طهران: شركة الانتشارات العلمية والأدبية، ١٣٨٥هـ/ش)، ص٣٠٠.

(٦٤) اسحق، تاريخ نصارى العاق، ص١١ ؛ نفيسي، سعيد تاريخ تمدن ايران ساساني، (تهران: جابخانة دانشكاه، ١٣٣١هـ/ش)، ص٧٠.

(٦٥) رستم الروم، ج١، ص٧٥؛ Bausani, OP, Cit, P. 58

(٦٦) دياكونوف، تاريخ ايران باستان، ص٢٩٧ ؛ رستم، المصدرنفسه،ج١، ص٧٥ ؛ ابو مغلي، ايران، ص١٤٩؛

Ghirshman, OP, cit, PP. 296- 297.

(٦٧) آمد: قصبة ديار بكر تقع غربي نهر دجلة,(ابو الفداء، تقويم البلدان، ص٤٨٧).

(٦٨) سنجار: من مدن الجزيرة الفراتية تقع على الحدود العراقية السورية تتبع محافظة نينوى في الوقت الحاضر، تشرف على العديد من مدن الجزيرة وهي تشكل خط دفاعي أمامي للدولة البيزنطية,(عبودي، معجم الحضارات السامية، ص٤٩٥).

(٦٩) ابو مغلي، ايران، ص١٥٠؛ سايكس، تاريخ ايران، ج١، ص٢٣٧.

(٧٠) سايكس، المصدر نفسه، ج١، ص٥٧١ ؛ بيرنيا، تاريخ ايران، ص٢٣٧.

(٧١) سايكس، المصدر نفسه، ج١، ص٥٧٢، دياكونوف، تاريخ مردم ايران، ص٤٥٢- ٤٥٣٣.

(٧٢) مرسيليوس، العراق في القرن الرابع، ص٥١؛ دياكونوف، المصدر نفسه، ص٤٥٢.

(٧٣) مرسيلينوس، المصدر نفسه، ص٥١- ٥٨.

(٧٤) المصدر نفسه،ص٥٧.

(٧٥) معسكر المغاربة: هي وحدة عسكرية في الجيش الروماني في اعالي الفرات مكونة من المغاربة من شمالي افريقيا صارت لها شهرة واسعة خلال الحروب بين الساسانيين والبيزنطيين،(المصدر نفسه، ص٥٨- ٥٩ ، هامش (٥)).

(76)Zonaras, OP, Cit, XXC, 14, P. 239.

(٧٧) مرسلينوس، العراق في القرن الرابع، ص٥٨, وتذكر المصادر الاسلامية ان تنازل البيزنطيين عن مدينة نصيبين كان عوضاً عما دمره الجيش البيزنطي من مدن واراضٍ زراعية ، فتم اجلاء سكانها ونقل اليها سابور الثاني اثني عشر الفاً من الفرس, (الدينوري، احمد بن داود (ت:٢٨٢هـ)، الاخبار الطوال، (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠١)، ص٩٥؛ الطبري، تاريخ، ج٢، ص٢٤ ؛ ابن الاثير، عز الدين علي بن ابي الكرم الشيباني (ت:٦٣٠هـ)، الكامل في التاريخ، ط٢، تحقيق: ابو الفداء عبدالله القاضي، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٥)، ج١، ص٣٠٤).

(٧٨) مرسلينوس، المصدر نفسه، ص٥٩.

(٧٩)مرسلينوس، العراق في القرن الرابع ، ص٦٠.

(٨٠) الكعبي، جدلية الدولة، ص٢٨٧.

(٨١)مرسيلينوس، العراق في القرن الرابع، ص٥٩.

(٨٢) تاريخ ايران، ج١، ص٥٨٠.

(٨٣) معجم البلدان، ج٥، ص٢٨٨.

(84) Frye, Richard , N, The history of Ansint Iran, (Germany: 1983), Vol, 3, P. 253.

(٨٥) سايكس، تاريخ ايران، ج١، ص٥٦٤ ؛ رستم، الروم، ج١، ص٧٥.

(86) Malalas. John , The Cheinicle of jihn Malalas , (Australia: 1981), IV, P. 98.

(٨٧) لسترنج , بلدان الخلافة , ص١٣٠

(88) Oates, David, and Joan , Oates , Ain sinu, A Roman frontier in northeerr Iraq, (British: 1959), P217.

(٨٩) الحموي، معجم البلدان، ج٣، ص٢٦٢.

(٩٠) العراق في القرن الرابع، ص٥٩.

(٩١) كوب، تاريخ مردم ايران ، ص٤٥٩ ؛ بيرنيا، تاريخ ايران، ص٢٤٦.

(٩٢) كمبريج، تاريخ ايران از سلوكيان، ص٢٤٤ ؛ كوب، تاريخ مردم ايران، ص٤٥٨- ٤٥٩.

(٩٣)مار ميخائيل , تاريخ مارميخائيل السرياني الكبير , ترجمة : مارغريغوريوس صلبيا ,(دمشق: الف باء- الاديب ,١٩٩٦ م) ج١, ص٢٧٦ ؛ بيغوليفسكايا، نينا فكتوريا، العرب على حدود بيزنطة وايران من القرن الرابع إلى القرن السادس الميلادي، ترجمة: صلاح الدين عثمان، (الكويت: المجلس الاعلى للثقافة والفنون والأدب، ١٩٨٥)، ص٨٩.

(٩٤) كوب، المصدر نفسه، ص٤٥٩ ؛ مهرآبادي، ميترا، تاريخ كامل ايران باستان، (تهران: انتشارات افراسياب، ١٣٨٠هـ/ش)، ص ٨٥٢؛ كرستنسن، ايران، ص٢٦٧.

(٩٥) كرستنسن، المصدر نفسه، ص٢٦٧ ؛ بيرنيا، تاريخ ايران، ص٢٤٦ ؛ كمبريج، تاريخ ايران از سلوكيان، ص٢٤٤.

(٩٦) بيرنيا، المصدر نفسه، ص٢٤٦ ؛ كوب، تاريخ مردم ايران، ص٤٥٩.

(٩٧) نولدكه، تيودور، تاريخ ايران وعربها در زمان ساسانيان، جاب دوم، ترجمة: عباس زرياب، (تهران: بزوهشكاه علوم انساني ومطالعات فركنكي، ١٣٧٨هـ/ش)، ص١٣٨، هامش رقم (١).

(٩٨) كمبريج، تاريخ ايران از سلوكيان، ص٢٤٤ ؛ بيرنيا، تاريخ ايران، ص ٤٦٦.

(٩٩) تاريخ، ج١، ص٤١.

(١٠٠)بيرنيا، تاريخ ايران، ص٢٤٨ ؛ كوب، تاريخ مردم ايران، ص٤٦٦ .

(١٠١) سايكس ,تاريخ ايران ,ج١ ,ص٦٠٧ ؛ باقر, طه , وآخرون , تاريخ ايران القديم , (بغداد: مطبعة جامعة بغداد ,١٩٧٩ م) ,ص ١٣٦) , كان الملك فيروز (٤٥٩-٥٨٤م) مجبراً بعد خسارته الحرب ضد الهياطلة على توقيع معاهدة صلح معهم تضمنت قيام الدولة الساسانية بدفع غرامة سنوية كبيرة للهياطلة، وظل ابنه قباذ رهينة عندهم مدة سنتين لضمان تسديد الغرامة السنوية، (كرستنسن، ايران، ص٢٧٩ ؛ باقر, واخرون،المصدر نفسه، ص١٣٦).

(١٠٢) بيغولفسكايا، العرب، ص١٠١ ؛ كرستنسن، ايران، ص٣٣٨ ؛ بيرنيا، تاريخ ايران ، ص٢٥٤، رفض الامبراطور البيزنطي دفع الاموال المفروضة عليهم إلى الساسانيين بعد أن اشار عليه مستشاريه بقولهم (ليس من الصواب أن تكون اموالنا سبباً في اقامة علاقات طيبة بين اعدائنا الساسانيين والهياطلة), (

بروكيوس، جنكهاي، ايران وروم، ترجمة: محمد سعيدي، (تهران: كاه ترجمة ونشر كتاب، ١٣٣٨هـ/ش/١٩٥٩)، ج١، فقرة (٧)).

(١٠٣) سايكس، تاريخ ايران، ج١، ص٦٠٩.

(١٠٤) ليبرا: تزن في الوقت الحاضر (٦٥) مثقال ذهب. بيرنيا، تاريخ ايران، ص٥٤، هامش (٢).

(١٠٥) بركبيوس، جنكهاي ايران وروم، ج١، فقرة (٩)؛ سايكس، تاريخ ايران، ج١، ص٦٠٩.

(١٠٦)كوب، روزكاران، ص٢٢٧.

(107)Malalas, OP, Cit, XIII, 44, P. 449.

(١٠٨) التهايم، فرانتس، استيل، روت، تاريخ اقتصاد دولت ساساني، ترجمة: هوشنك صادقي، (تهران: انتشارات علي فرهنكي، ١٣٨٢هـ/ش، ٢٠٠٤)، ص١٨- ٢٧.

(١٠٩) بروكبيوس، جنكهاي، ايران وروم، ج١، فقرة (١٥).

(١١٠) دارا: مدينة تقع في الجزيرة الفراتية اسمها الروماني (اناستازيا بوليس)، تقع في الوقت الحاضر في تركيا, (عبودي، معجم الحضارات السامية، ص٣٩٢).

(١١١) القنطار: يساوي (١٠٠ رطل) واذا أطلق على كمية كبيرة من الذهب فيساوي عندها (١٠٠٠٠) عشرة آلاف دينار أو يساوي ٤٢،٣٣ كغم من الذهب، (هنتس، فالدجر، المكاييل والموازين الإسلامية، وما يعادلها في النظام المتري، ترجمة: كامل العسلي،(عمان: منشورات الجامعة الأردنية،١٩٧٠م)،ص٤٠).

(١١٢) لازكيا: تقع على الحافة الجنوبية الشرقية للبحر الاسود وهذا الموقع جعلها ذات أهمية سياسية وتجارية.
Hussey, J,M, The Byzantin world, (London, 1967), P. 19.
عن أهمية موقع لازكيا ينظر:" سايكس، تاريخ ايران، ص٦٢٢.

(١١٣) قلعتي بولوم وفارنجيوم يمثلان حصنين مهمين في ارمينية,(بروكوبيوس، جنكهاي ايران وروم، ج١، فقرة (١٥)).

(١١٤) بروكبيوس، المصدر نفسه، ج١، فقرة (٢٢)؛ سايكس، تاريخ ايران، ج١، ص٦١٩- ٦٢٠.

(١١٥) بروكبيوس، المصدر نفسه، ج١، فقرة (٢٢).

(١١٦) بيغولفسكايا، العرب، ص١١٥- ١١٧ ؛ Malalas, OP, Cit, XIII, 76, P. 76

سميت هذه المعاهدة بمعاهدة السلم الدائم الا انها لم تستمر سوى ثماني سنوات بعدها تجددت الحرب بين الطرفين, (ابو مغلي، ايران، ص١٦٣).

(١١٧) الفرودسي، ابو القاسم محمد (ت: ٤١١هـ)، الشاهنامة ، ترجمة: الفتح بن علي البنداري، تصحيح وتعليق: عبد الوهاب عزام، (طهران: بلا.ط، ١٩٩٧)، ج٢، ص١٦٣.

(١١٨) بروكبيوس، جنكهاي، ايران وروم، ج٢، فقرة (١٠)، وفقرة(٢٤).

(١١٩) اليوسف، عبد القادر أحمد، الإمبراطورية البيزنطية، (بيروت: دار الكتب العصرية للطباعة ولنشر، ١٩٨٤)، ص٦١.

(١٢٠) بروكبيوس، جنكهاي، ايران وروم، ج٢، فقرة (١٥) ؛ سايكس، تاريخ ايران، ص٦٢٢.

(١٢١) بركبيوس، المصدر نفسه، ج٢، فقرة (١٥).

(١٢٢) بركبيوس، جنكهاي ايران وروم ، ج٢، فقرة (١٥)؛ بيغولفسكايا، العرب، ص١١٥.

(١٢٣) بيغولفسكايا، المصدر نفسه، ص١١٨ ؛ بيرنيا، تاريخ ايران، ص٢٦١.

(١٢٤)المصدر نفسه، ص١١٨.

(١٢٥)بروكبيوس , جنكهاي ايران وروم , الفقرات (٥, ٦ ,٩, ١٢ , ١٣) ؛ وذكر (الطبري) أن كسرى غزا بلاد الروم فأخذ مدينة دارا ومدينة الرها ومدينة منبج ومدينة قنسرين ومدينة حلب ومدينة انطاكيــة وكانــت افضل مدن الشام، ومدينة فامية ومدينة حمص ومدن كثيرة متاخمة لهذه المدائن عنوة واحتوى على ما كــان فيها من الاموال والعروض،(تاريخ، ج٢، ص٩٨) , وذكر مار ميخائيل الكبير ان الامبراطــور البيزنطــي أرسل الى كسرى انوشروان (٦٥٠) رطل من الذهب لقاء عدم احتلاله مدينة دارا ,(تاريخ مار ميخائيل الكبير ,ج٢ ,ص٢٠١) .

(١٢٦) الطبري، المصدر نفسه، ج٢، ص٩٨ ؛ بيغولفسكايا، العرب، ص١٢١.

(١٢٧) الطبري، المصدر نفسه، ج٢، ص٩٨.

(١٢٨)بركبيوس، جنكهاي، ايران وروم، ج٢، فقرة (٩).

(١٢٩) المصدر نفسه، فقرة(١١).

(١٣٠) المصدر نفسه، ج٢، فقرة (٢٤).

(١٣١) المصدر نفسه، ج٢، فقرة (٢١).

(١٣٢) المصدر نفسه، ج٢، فقرة (٢٦)، القنطار يساوي (١٠٠) رطل وبهذا تكون كمية الذهب وفق البند الأول (٥٠٠٠) رطل.

(١٣٣) كوب , روزكاران ,ص٢٣٣.

(١٣٤)بركبيوس، جنكهاي، ايران وروم، ج٢، فقرة (٢٦).

(١٣٥) تاريخ، ج٢، ص٩٨.

(١٣٦) بيرنيا، تاريخ ايران، ص٢٦٢.

(١٣٧)بركبيوس، جنكهاي، ايران وروم، ج٢، فقرة (٢٦)

(138) ostrogorsky, G, History of the Byzantine stat Tr. By Hussey, (Oxford: 1968), P. 74- 75.

(١٣٩) سايكس، تاريخ ايران، ج٢، ص٦٢٥ ؛ ابو مغلي، ايران، ص١٥٩.

(١٤٠) اليوسف، الإمبراطورية البيزنطية، ص٦٤– ٦٦ ؛ العلان، ارواد، السياسة الساسانية الايرانيــة اتجــاه بيزنطة في القرن السادس الميلادي ,رسالة ماجستير ، (دمشق: ٢٠٠٥)، ص١١٧– ١١٨؛
Bury, J, History of the Later Roman Empire (London: 1923), Vol, w, PP. 120- 121.

(١٤١) راوندي ، مرتضى، تاريخ اجتماعي ايران، (تهران: مؤسسة انتشارات اطلس، ١٣٨٧هـــ/ش)، ج١، ص٧٣٨؛ اليوسف، الإمبراطورية البيزنطية، ص٦٤– ٦٥ ؛ فيزهوفر، فارس القديمة، ص٢٣١.

(١٤٢) دياكونوف, تاريخ ايران باستان,ص٣١٨.

(١٤٣) كمبريج , وآخرون, تاريخ ايران از سلوكيان ,ص٤٩٧.

(١٤٤) رستم، الروم، ج١، ص١٩٩ ؛ بينز، تورمان، الامبراطورية البيزنطية، ترجمة: حسين مؤنس، ومحمــد يوسف، (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، د.ت)، ص٢٥٧ ؛ فيزهوفر، فارس القديمة، ص٢٣٠.

(١٤٥) رستم ، المصدر نفسه، ج١، ص١٩٩– ٢٠٠ ؛ بيرنيا، تاريخ ايران، ص٢٦٥.

(١٤٦)العريني، السيد الباز، الإمبراطورية البيزنطية ٣٢٣–١٠٨١م، (بيروت: دار النهضة العربيــة، ١٩٨٢)، ص١٠٤.

(١٤٧) سايكس، تاريخ ايران، ج١، ص٦٢٩ ؛ بيرنيا، تاريخ ايران، ص٢٦١.

(١٤٨) الدينوري، الاخبار الطوال، ص١١٩ ؛ الطبري، تاريخ، ج١، ص٩٨.

(١٤٩) نفيسي، تاريخ تمدن ايران ، ص٣٤١.

(١٥٠) بهرام جوبين: هو بهرام بن كشنب الرازي من عائلة مهران احدى الاسر السبع الممتازة في الولة الساسانية ولد في مدينة الري، ولقب (جوبين) اي الرجل الخشبي، كان قائداً مشهوراً محبوباً من جنده تولى قيادة الجيش الساساني في عهد الملك هرمز بن كسرى انوشروان وتمكن من هزيمة الترك الا أن الملك هرمز عزله بطريقة مهينة فأعلن تمرده على الدولة, (كرستنسن، ايران، ص٤٢٧), للمزيد من المعلومات عن قصة تمرد بهرام جوبين ينظر: (الطبري، تاريخ، ج٢، ص١١٨– ١٢٢).

(١٥١) الدينوري، الاخبار الطوال، ص١٤٢ ؛ الطبري، المصدر نفسه، ج٢، ص١٢٢ .

(١٥٢) سايكس ,تاريخ ايران ,ص٦٦٣ ؛رستم ,الروم ,ج١ ,ص٢٠٢ ؛دياكونوف , تاريخ ايران ,ص٣٥٥؛ العريني ,الامبراطورية البيزنطية , ص١٠٥ .

(١٥٣) مار ميخائيل الكبير، تاريخ مار ميخائيل الكبير،ج٢،ص٢٦١؛ الفرودسي،الشاهنامة،ج٢،ص٢٠٩– ٢١٠.

(١٥٤) الطبري، تاريخ ، ج١، ص١٢٢– ١٢٣ ؛ كرستنسن، ايران، ص٤٢٨.

(١٥٥) رستم، الروم، ج١، ص٢٠٢ ؛ كرستنسن، المصدر نفسه، ص٤٣٠.

(١٥٦) رستم، المصدر نفسه، ج١، ص٢٢٧ ؛ بيرنيا، تاريخ ايران، ص٢٢٧.

(١٥٧) العريني، الدول البيزنطية، ص١٢٧– ١٢٨ ؛ سايكس، تاريخ ايران، ج١، ص٦٧٧.

(١٥٨) العريني، المصدر نفسه، ص١٢٧.

(١٥٩) المصدر نفسه، ص١١٩ ؛ الكعبي، جدلية الدولة، ص٣٦٠.

(١٦٠) العريني، المصدر نفسه، ص١١٩ .